

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس الدبلوماسية و التعاون الدولي

مطبوعة موجهة لطلبة العلوم السياسية

السنة: الثالثة ليسانس ل م د

تخصص: علاقات دولية و قانون دولي

السنة الجامعية

2021/2020

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السنة: الثالثة
الطور: ليسانس
السداسي: السادس
تخصص: علاقات دولية و قانون دولي
اسم المقياس: الدبلوماسية و التعاون الدولي

الدبلوماسية و التعاون الدولي

مقدمة:

- أولاً: الدبلوماسية، مجالاتها و مناهجها
- ثانياً: الدبلوماسية و علاقتها بالعلوم الأخرى
- ثالثاً: مدخل تاريخي للدبلوماسية الثنائية عبر العالم :
- 1 - المرحلة القبلية
- 2 - مرحلة الحضارات الأولى
- 3 - مرحلة العصور الوسطى

الفصل الأول: الدبلوماسية في العلاقات الدولية
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية و وظائفها
المبحث الثاني: نظريات الدبلوماسية
المبحث الثالث: تأثير الدبلوماسية على السياسة الخارجية للدول

الفصل الثاني: التعاون في العلاقات الدولية
المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي
المبحث الثاني: الإطار القانوني للتعاون الدولي
المبحث الثالث: تأثير التعاون الدولي على السياسة الخارجية للدول

الفصل الثالث: القانون الدولي الدبلوماسي و القنصلي
المبحث الأول: إقامة العلاقات الدبلوماسية و القنصلية
المبحث الثاني: أهمية العلاقات الدبلوماسية و القنصلية
المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في ظل تحديات القرن XXI

الدبلوماسية و التعاون الدولي

قائمة البحوث

1 - التطور التاريخي للعلاقات الدبلوماسية

(المرحلة القبلية، مرحلة الحضارات الأولى، مرحلة نظام الإقطاع و ما بعده)

2 - تبادل العلاقات الدبلوماسية و تنظيمها

(التبادل: الدبلوماسية و مسألة الاعتراف و المعاملة بالمثل، التنظيم: حجم البعثة الدبلوماسية، اعتماد المبعوث الدبلوماسي و تكوين البعثة الدبلوماسية)

3 - مهام و واجبات البعثة الدبلوماسية

(مهام البعثة الدبلوماسية و واجباتها)

4 - الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية

(محتوى الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية، نطاق الحصانات و الامتيازات، أسباب انتهاء المهام الدبلوماسية و نتائجها)

5 - البعثات القنصلية في العلاقات الدولية

(تعريف البعثة القنصلية ، وظائف البعثة و واجباتها، تعيين المبعوث القنصلي)

6 - الحصانات و الامتيازات القنصلية

(حصانات و امتيازات البعثة و المبعوث القنصلي، نطاق الحصانات، انتهاء مهمة المبعوث القنصلي)

7 - التعاون الدولي في العلاقات الدولية

(ماهية التعاون الدولي، الإطار القانوني للتعاون: الجهات الفاعلة في التعاون و آلياته)

8 - الشراكة الصينية الجزائرية في إطار التعاون الدولي الاقتصادي

" نظام BOT " نموذجاً

(تأثير التعاون الدولي على السياسة الخارجية للدول و مجالاته)

مقدمة

إن الاهتمام بالدبلوماسية كعلم مستقل بذاته فرض نفسه بين العلوم الأخرى بسبب وجود مشاكل في العلاقات الدولية لا يمكن حلها إلا عن طريقها، و رغم ما طرحته من الإشكالات حول مسألة تصنيفها كعلم أم كفن متعلق بمهارة الشخص الذي يمارسه.

أصبح في العصر الحديث أكاديميات متخصصة في تكوين الدبلوماسيين، كما أن هناك عدة مجلات و منشورات متخصصة أيضا خلقت المجال الخاص و الموضوع الخاص و المتمثل في العلاقات الرسمية بين الدول.

أولاً: الدبلوماسية، مجالاتها و مناهجها

للدبلوماسية عدة مجالات، فقد تطور مجالها ليصبح يشمل علاقات أخرى مثل العلاقات بين الدول و فواعل من غير الدول ليشمل:

- التاريخ الدبلوماسي

- النظرية الدبلوماسية

- التعاون كعلم متخصص في الدبلوماسية

- القانون الدبلوماسي الذي يحكم العلاقات القائمة بين الوحدات الدبلوماسية.

أما المنهجية المطبقة، فهي علم يقوم على تطبيق مناهج متعددة تشترك مع العلوم الإنسانية و الاجتماعية في مناهجها المطبقة، فهي علم مثل باقي العلوم لبد من أن تنتج معارف، لذلك تحتاج إلى نظريات، و لها في المجال العديد منها برزت في القرن العشرين على يد الدبلوماسي المحترف " H. Nixon " الذي كتب في مجالها.

ثانياً: الدبلوماسية و علاقتها بالعلوم الأخرى

للدبلوماسية علاقة بالعلوم الأخرى مثل:

- **ديپلوماتيك**: هو علم متخصص في دراسة الوثائق القديمة للتأكد من صحتها و محتواها، مثل الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، فهو علم مختلف تماماً و ليست دبلوماسية.

- **القانون الدولي**: ينقسم القانون الدولي إلى قسمان، القانون الدولي العام الذي يحتوي على المبادئ و القواعد القانونية التي تحكم حقوق و التزامات الدول و علاقاتها المتبادلة أثناء الحرب و السلم، و قانون المنظمات الدولية يبين طريقة إنشاء

المنظمات الدولية و يحكم نشاطها و ينظم علاقاتها بالدول الأعضاء و غيرها من الدول، كما يحدد علاقات المنظمات الدولية فيما بينها.

و هنا تظهر العلاقة فيما يتعلق بالدبلوماسية و القانون الدولي في عملية المفاوضات قبل عقد الاتفاقيات الدولية، فالدبلوماسية جزء أساسي من القانون الدولي العرفي و الاتفاقي، أي أن عملية إنشاء قواعد القانون الدولي بطريق الاتفاق هي في جوهرها الإجراءات الدبلوماسية التي تستهل بالمفاوضات بين الدول، و المداولات في المؤتمرات، و جلسات المنظمات الدولية، هي مرحلة هامة يتم فيها إعداد مضمون الاتفاقيات بين الدول.¹

فالقانون الدولي جزء من الدبلوماسية و ليس فرع منفصل، و ينعكس في المفاوضات و الدراسات القانونية، لذلك تعتبر الدبلوماسية مصدر أساسي للقانون الدولي، فكل مفاوضة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية مكتوبة أم لا، فهي المساحة التي ننظر إليها من منظور القانون الدبلوماسي و هي كيفية تنظيم و ما يقوم به الدبلوماسي.

- **التاريخ:** يعتبر أصحابه أنه جزء من التاريخ الدبلوماسي، فهو دراسة المؤتمرات و المفاوضات الدولية لفهم العلاقات الدولية، و التاريخ يهتم أيضا بهذه الأشياء و تدوينها، لذلك هي ساحة مشتركة بينهما، إلا أنه في التاريخ الدبلوماسي لا تنطبق عليه القواعد المطبقة في علم التاريخ مثل ضرورة التدوين الصحيح، إنما في الدبلوماسية نأخذ الأحداث نحللها و نبحت عن الأسباب و غير ذلك.

- **العلاقات الدولية و السياسة الخارجية:** تعتبر العلاقات الدولية مرادفة للدبلوماسية و متميزة عنها، أما السياسة الخارجية تستعمل الدبلوماسية كمرادف لها أحيانا، فالدبلوماسية وسيلة أساسية للسياسة الخارجية في الممارسة، فهي تشترك معها في ساحة الدراسة و في المناهج و الأهداف لمحاولة فهم ما يحدث في العالم من علاقات.

تلعب السياسة الخارجية دورا كبيرا في رسم الوجهة التي تنتهجها القواعد و تسيير المفاوضات، و تنظيم المؤتمرات و صياغة الاتفاقيات الدولية التي تسفر عنها المفاوضات و المؤتمرات، مثلما يؤثر القانون الدولي بوصف كونه قواعد السلوك المتراضي أو المتعارف عليها في اتجاهات السياسة الخارجية، و أساليب الدبلوماسي و وسائلها.

و ما يميز الدبلوماسية عن السياسة الخارجية هو الطابع السري، حيث مازالت بعض العلاقات الدولية تتميز بطابع السرية، و هنا لبد من التمييز بين الدبلوماسية السرية و

¹ سالم عادل سالم عبدالله حسن بوتلف الخالدي، الجذور التاريخية للدبلوماسية، المجلة القانونية، المقالة 4، المجلد 9، العدد 11، 2021، ص 2723، 2724.

سرية الدبلوماسية، فالأولى استمرت حتى الحرب العالمية الأولى ثم أصبحت محظورة، أما الثانية ما زالت قائمة لأنها ضرورية لنجاح بعض المفاوضات التي تقتضي السرية قبل الإعلان عنها.²

خلاصة القول، الدبلوماسية هي نشاط قديم، مهنة أو فن حديث يركز على متطلبات الفنون ثم تحولت إلى نشاط يقوم على المعرفة العلمية الدقيقة مما ساعد على توحيد المقاييس و المعايير التي يعمل على أساسها الدبلوماسيون عبر العالم.

ثالثاً: مدخل تاريخي للدبلوماسية الثنائية عبر العالم :

مرت الدبلوماسية الثنائية بعدة مراحل عبر التاريخ، و قد تم تقسيم هذه المراحل إلى المرحلة القبلية، ثم مرحلة الحضارات القديمة، و مرحلة نظام الإقطاع و ما بعده.

1 - المرحلة القبلية

عند دراسة الحياة لدى القبائل البدائية في القارات الثلاثة ، الأمريكية و الإفريقية و الأسترالية، نجد نشاط دبلوماسي بين تلك القبائل يتميز بخاصيتين هما عدم انتظام النشاط الدبلوماسي و عدم ثنائيته.

يعين سفراء هذه المرحلة من قبل رؤساء القبائل و يشترط فيهم معرفة لغة الجماعات الأخرى، يكلفون بمهام محددة، و يقومون بالتفاوض لحل المشاكل بينهم ، كما كانت القبائل تحترم الحصانة الدبلوماسية و كذا مبدأ المعاملة بالمثل، و مدة السفارة قصيرة المدى تتكون من عدد قليل من السفراء.

- إن تطور العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع القبلي أدى إلى بروز بعض القواعد:
- كانت البعثات الدبلوماسية تنشأ عن إعلان عن تولي زعيم جديد للسلطة أو تتويج احد الملوك أو وفاة آخر أو إجراء انتخاب لاختيار زعيم أو رئيس.
- كان إرسال البعثات والسفراء يجري بهدف القيام بالاتصال والتواصل والتباحث من اجل المصاهرة والزواج.
- كانت الدعوة إلى عقد الاجتماعات التي تضم القبائل القريبة والبعيدة تهدف إلى بحث عدة شؤون منها الصيد والأعياد والشعائر الدينية.
- كانت غاية البعثات تطوير العلاقات الودية ونبد الحروب والدعوة للمفاوضات وعقد الصلح والاحتفال بإرساء قواعد السلام.
- كانت البعثات الدبلوماسية تقوم بدور في إعلان الحرب أو التهديد بها .³

² سالم عادل سالم عبدالله حسن بوتلف الخالدي، مرجع سابق، ص 3726.

³ سعيد محمد أبو عياد، الدبلوماسية، تاريخها، مؤسساتها، أنواعها و قوانينها، التاريخ الدبلوماسي، الطبعة الأولى، دار الشيماء للنشر و التوزيع، فلسطين، 2009، ص 18.

2 - مرحلة الحضارات الأولى

من بلاد الرافدين إلى حضارة واد النيل إلى الحضارة الرومانية تم العثور على كتب قديمة و اتفاقيات تتحدث عن النشاط الدبلوماسي و حتى المتاحف تثبت وجود ذلك النشاط.

أ- حضارة بلاد الرافدين:

تميزت حضارة بلاد الرافدين بالنظم الدبلوماسية و القواعد القانونية ، حيث عقدت العديد من المعاهدات في العديد من المجالات و عثر بها على أقدم معاهدة في التاريخ، و هي المعاهدة المعقودة بين دولة " لكش" و دولة "أوما"، المجاورة بعد نزاع استمر لعدة أجيال، و هي أول معاهدة مكتوبة في 1272 ق م أنهت حربا بين مدينتين في سوريا و العراق تتضمن تعيين ملك ليقوم بالتحكيم بينهما في حالة نشوب نزاع مستقبلي بين المدينتين.

و تعد حضارة وادي الرافدين في الألف الرابع قبل الميلاد أول من اكتشفت الكتابة في التاريخ الإنساني، و استخدمتها في الخطابات الدبلوماسية و التي لا تزال من أهم القنوات الدبلوماسية المستخدمة بين الدول، ففيها تكتب المذكرات الدبلوماسية و فيها تكتب المعاهدات و فيها يدون التاريخ الدبلوماسي و العلاقات الدولية، و تعد حماية المبعوث الدبلوماسي من مسؤولية الدولة التي تخصص له حارسا خاصا له، و في حالة الإخلال بمهمته يحكم على الحارس بالعقوبة المخصصة لذلك.⁴

ب - حضارة وادي النيل:

تم اكتشاف 360 لوحة جسدت النشاط الدبلوماسي للإمبراطورية الفرعونية في مرحلة معينة، حيث استعمل المصريون القدامى دبلوماسية التحالف لخلق منطقة عازلة من هجمات الشمال، كما كانت تستعمل الدبلوماسية في تقديم الهدايا و المصاهرة، فالحاكم أو الملك يجسد الدولة فكانت الدبلوماسية والعلاقات الدولية تنفذ لخدمة السياسة الخارجية التي تحدد أهدافها الأباطرة والملوك كما ان جميع المشكلات العامة و الخاصة كانت تحل (عادة بالحرب) أو بالسلم ، ضمن اتفاق او تعاهد يجري بعد التفاوض عن طريق مبعوثين او رسل ، مثالا على ذلك:

⁴ سالم عادل سالم عبدالله حسن بوتلف الخالدي، مرجع سابق، ص 3733، 3734.

- مصر كانت تتبع قواعد تقوم على انتهاج سياسية خارجية قائمة على مبدأ التوازن القوي و سياسة تقديم المعونات المالية و الهدايا الى الملوك المجاورين بالإضافة الى المصاهرة و الزواج.

- هذا ما تؤكد معاهدة قادش بين الفراعنة والحثيين سنة 1279 ق.م التي أتت نتيجة في القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية، وأهم مبادئ هذه المعاهدة:

أ- أهمية المبعوثين والرسول والاعتراف بمركزهم في تحقيق السياسة الخارجية.

ب- التأكيد على اقامة علاقات ودية واشاعة السلام القائم على ضمان حرمانه أراضي الدولتين وتحديد التحالف و الدفاع المشترك.

ت- مبدأ رعاية الآلهة للعهد كقسم وتحريم النكث بالعهد.

ث- مبدأ تسليم المجرمين والعفو عنهم إنما دون تمييز بين المجرم العادي و المجرم السياسي.

و تبرز أهمية هذه المعاهدة (قادش) في تاريخ العلاقات الدولية في ثلاثة أمور:

1- هذه المعاهدة تعتبر أقدم وثيقة مكتوبة حتى الآن في تاريخ القانون الدولي.

2- هذه المعاهدة بقيت حتى العصور الوسطى (النموذج المتبع) في صياغة

المعاهدات لما تضمنته من مقدمات ومتن وختام.

3- هذه المعاهدة ترسم لنا صورة صادقة وأمنية عن أوضاع الممالك في الشرق القديم

وعن كيفية انصهار الدولة بشخص الحاكم أو الملك⁵.

ج - الحضارة الإغريقية (اليونانيين):

أخذت المعلومات عن الدبلوماسية من إلياذة " هوميروس" و

" ثيوسيدش و حرب البلوبونازا- Thucydide et la guerre Péloponnèse " ،

- الإلياذة تعيد الدبلوماسية الإغريقية إلى " Zoeus" و السفير "Hermes" تذكر

خاصة احترام الحصانة الدبلوماسية، أما ثيوسيدش في حرب البلوبونازا جسدت

انقسام شديد بين المدن الإغريقية كانت نتيجتها اندلاع حروب و نزاعات دفعتها إلى

تطوير نظام دبلوماسي للحد من تلك الحروب الدامية، و حاولوا القيام بنشاطات

دبلوماسية جماعية تجسدت في مؤتمرات جهوية تعقد لتنظيم المسائل الدينية و كذلك

خلق الأولمبياد كمحاولة للتقريب بين الشعوب و الحد من النزاع.

⁵ صخري محمد، ماهية الدبلوماسية: مفاهيمها، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي و وظائفها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2019/06/10، ص 7 على 43. تاريخ الاطلاع:

<https://www.politics-dz.com>

من مميزات الدبلوماسية الإغريقية أنها كانت منتظمة و غير موسمية، كما كانت ديمقراطية إذ يتخذ القرار في العلن و على أسس ديمقراطية عند تعيين السفراء و تتصف بثلاث صفات:

- علنية السفارات - علنية المفاوضات - علنية الاتفاقيات الناتجة عن المفاوضات.
كما تميزت أيضا بتعدد السفارات، فكل حزب لديه في السفارة من يمثله عند الاختلاف حول قضية خارجية.

ويدل التاريخ على أن الحضارة الإغريقية قد أورثت الحضارات الأخرى التي جاءت بعدهم أصول وقواعد وتنظيم الدبلوماسية مثل كيفية اختيار السفراء وإيفاد السفارات وتطوير مفهوم الحصانات الدبلوماسية مثل عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقانون والقضاء الداخلي للدولة الموفد إليها كما أنهم أنشئوا لقب وظيفة القنصل ، واتخذوا من غصن الزيتون علامة للسلام ، بالإضافة لإرسالهم أساليب حديثة للمفاوضات وعقد المؤتمرات والتحالفات والمداولات عبره " برلمانات " ، وتأسيسهم " للمنظمات الدولية " ولا ننسى أن فعل " دبلوم " المشتق منه لفظ الدبلوماسية هو من اللغة الإغريقية.⁶

ت -الإمبراطورية الرومانية:

عرف هذا العصر انتكاس للدبلوماسية بسبب قوتها التي مكنتها من السيطرة على البحر المتوسط و إرساء مبدأ السلام الروماني، و تغيير المأخوذ عن المصريين لذا يقال أن روما لم تصنع دبلوماسيين إنما أرشيفيين، فأصبحت الدبلوماسية أداة ثانوية نظرا لما حققه روما من انتصارات عسكرية، و لم تعد تحترم المبادئ الأساسية للدبلوماسية و لا المعاهدات المبرمة فتضيف بنود بعد الإمضاء عليها تخدم مصالحها.

كما كانت تفرض آراءها على الدبلوماسيين الأجانب حسب مبدأ " القيود الرسمية" أي الاتفاق لفترة زمنية قصيرة في المفاوضات بعد إيداع رهائن من تلك الدول المتفاوضة معها لضمان احترام الاتفاق، و هذا يؤدي إلى عدم احترام الحصانة الدبلوماسية، فكانت أحيانا تعدم الدبلوماسيين، استقبلهم في أماكن غير لائقة، أما سفرائها فكانوا أمرون و ليس مفاوضون، إلى أن انهارت روما في (476م) و عجزت بيزنطة في خلافتها مما ساعد على ظهور دويلات متصارعة ولدت نظام الإقطاع.

و أهم خصائص الدبلوماسية في الحضارة الرومانية أنها:
- اهتمام الرومان بالشكل قبل المضمون في إجراءات عقد و تسجيل المعاهدات

⁶ سعيد محمد أبو عباد، مرجع سابق، ص 18.

- مجلس الشيوخ الروماني هو الذي يدير الخارجية و يقوم بقبول سفراء الدول الأجنبية و الاستماع إلى مطالبهم و قبولها أو رفضها.
- تكوين البعثة الدبلوماسية هي لجنة تمثل مجلس الشيوخ و تتكون من قناصل أو فرسان يرأسهم أحد أعضاء ديوان الخارجية.
- عند عودة السفراء يقدمون تقريرهم إلى مجلس الشيوخ الذي يقبله أو يرفضه.
- الممثلون الدبلوماسيون يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية حتى وقت الحرب.⁷

ث - الدبلوماسية في حضارة الشرق القديم الهند الصينية:

اتبعت الدبلوماسية في الصين القديمة، قواعد ومبادئ ارتبطت بنظرتهم الفلسفية وأسبغت عليها هالة من القدسية النابعة من الديانة البوذية والبراهمية، دعا كونفوشيوس الفيلسوف في القرن السادس قبل الميلاد الى اختيار مبعوثين دبلوماسيين يتحلون بالفضيلة ويختارون بناء على الكفاية و ذلك ليتمثل دولهم في الخارج سواء على المستوى الدولي ام جماعة الدول.

و فضل الفيلسوف كوانج شينغ ، اللجوء الى استخدام السلمية على الوسائل الحربية و دعا الى أن تخصص الدولة ثلثي ميزانيتها للانفاق على الاتصالات والبعثات الدبلوماسية واتبعت قواعد الاسبقية، ومراسم الاستقبال واستقصاء مبعوثيها للمعلومات بشكل سري اما الدبلوماسية في الهند القديمة، يمكن الرجوع اليها من خلال كتب الهندو المقدسة خاصة الفيدا والمانوا ،أو قانون مانو الذي يتضمن بعض القواعد الخاصة بالسياسة الخارجية والسفراء و شؤون الحكم وهذه القواعد عن العلاقات الدبلوماسية في حضارة الشرق القديم.⁸

3 - مرحلة العصور الوسطى

أ - النظام الإسلامي:

جاء بنظرة جديدة للعلاقات الدولية مخالفة تماما عن نظرة الأوروبيين انطلاقا من تعاليم الدين، فمارسوا الدبلوماسية منذ بداية الرسالة " نشر الإسلام"، فكانت البعثات إلى ملوك فارس، الروم و الحبشة، و أبرمت اتفاق الهدنة "صلح الحديبية".

- أخذ المسلمون بمبادئ الدبلوماسية من الحصانة الدبلوماسية، الأمان و تنظيم العلاقات من خلال جهاز مركزي، وضعوا شروط عند اختيار السفراء مثل العلم و المعرفة، البنية السليمة و المال أي يكون السفير شخص غني.

- أقيمت السفارات لعدة أغراض منها:

⁷ سالم عادل سالم عبدالله حسن بوتلف الخالدي، مرجع سابق، ص 3739.

⁸ صخري محمد، ماهية الدبلوماسية: مفهوما، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي و وظائفها، مرجع سابق، ص 8 على 43.

& - التفاوض للحفاظ على السلم داخليا لحماية الدولة الإسلامية

& - إقامة الأحلاف حتى مع غير المسلمين

& - توظيفها لأغراض ثقافية.

اشتهرت الخلافة الإسلامية بحسن معاملة السفراء عكس روما و أوروبا خلال القرون الوسطى، فكان لها الفضل في تطوير الدبلوماسية من خلال إنشاء جهاز مركزي لتطوير العلاقات الخارجية " ديوان الرسائل"، و احترموا مبدأ الحصانة الدبلوماسية، و أبرموا تحالفات مع غير المسلمين بما يخدم مصالحهم بغض النظر عن الدين.⁹

ب - النظام الإيطالي:

نظام الدويلات خلفته تفكك الإمبراطورية الرومانية من أهم هذه الدول

Florance et Milan و هي كيانات سياسية تعيش على الملاحة، التجارة و صناعة الزجاج و السفن الحربية، كانت ضعيفة مقارنة بالخلافة الإسلامية و فرنسا لذلك اتجهت إلى الدبلوماسية النفعية لتعويض النقص في القوة العسكرية، و هو ما جعل " H. Nixon " يقول أن الدبلوماسية الحقيقية المعاصرة هي من إنتاج تجار الدويلات الإيطالية، فالسفير عند الإيطاليين هو مبعوث تجاري أكثر منه سياسي، و مع نمو الدول أصبحت الدبلوماسية توازن بين المصالح السياسية و الاقتصادية للحفاظ على وجودها و صد مطامع الدول الكبرى فيها.

أبرمت الدويلات الإيطالية تحالفات مع الإمبراطورية الإسلامية فمكنتها عدة امتيازات في العالم السياسي و تتعامل مع المسلمين مثل ما تتعامل مع الصليبيين و لم تشارك في الحملات الصليبية ضد المسلمين.

سن الإيطاليون قوانين تنظم الدبلوماسية مثل تنظيم العلاقات بين الموظفين الإيطاليين و الأجانب و أنشئوا سفارة دائمة للتمثيل الدائم للدولة أو الملك للأسباب التالية:

- صعوبة إيجاد سفراء أكفاء للقيام بالمهام نظرا لضخامة شبكة الدبلوماسية التي بنوها

- ارتفاع كلفة سفارة جديدة في كل مرة و عامل الوقت الضائع

- كثافة السفارات تثير الشكوك نظرا لتمييز الدبلوماسية آنذاك بالسرية فيثير مخاوف مما يدفع بعقد الأحلاف و بالتالي زيادة في النزاعات بين الدول.

⁹ عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1، 2005، ص 226.

حددت مدة السفارات الدائمة بثلاث سنوات و قد تكون أقل في حال فشلها في تأدية مهامها، كما سنت الدول الإيطالية قوانين تحرم فيها مواطنيها بالاتصال بالسفراء الأجانب خوف من تسريب سر مهنة صناعة الزجاج في البندقية و كانت العقوبة في حالة ثبوت التهمة تصل إلى الإعدام.

أما مميزات الدبلوماسية الإيطالية نلخصها فيما يلي:

1 - الأنية أي تبحث عن المصالح قصيرة المدى لأنها دبلوماسية نفعية تهتم بالتحالفات

2 - احترامها للحصانة الدبلوماسية

3 - اشتهروا بالمكر و الاحتيال و الخداع في توظيف الدبلوماسية للجوسسة و غرس الشقاق بين الدول الأجنبية و استعملوها للاغتيالات و الرشوة.

تعم النظام الدبلوماسي الإيطالي في أوروبا و لم يكتمل العمل بالسفارة الدائمة حتى نهاية القرن (18) و بداية القرن (19) ليأتي بعده .¹⁰

ج - النظام الفرنسي:

ترسخت قواعده مع بداية القرن (17) مع الكاردينال "Richelieu" صاحب الأفكار القيمة التي مازالت تسيطر على النشاط الدبلوماسي إلى يومنا هذا.

1 - الدبلوماسية عملية متواصلة تهدف إلى خدمة مصالح البلد البعيدة المدى و ليست الفورية عكس النظام الإيطالي، كما يرى أن المفاوضة مهما كانت نتائجها هي مبنى إيجابي فالفشل يتعلم منه المفاوض و رجال السياسة.

2 - مبدأ المصلحة الوطنية في الدبلوماسية و قضى على ظاهرة الدبلوماسية وسيلة لخدمة الملك

3 - قضى على ازدواجية الأصوات لملوك فرنسا الذين ربطوا أنفسهم بالدبلوماسية الشخصية داخل الدولة الواحدة في السياسة الخارجية.

4 - مبدأ اليقين في المفاوضات، يجب على السفير أن يمثل دولته تمثيلاً حقيقياً و الملك يملك جميع الصلاحيات لإبرام المعاهدات المتخذة من قبل دولته، و يؤكد Richelieu على ضرورة احترام هذه المعاهدات التي تمنح المصادقية للدولة و تسهل المعاملات الخارجية.

5 - التحالفات لبد أن تراعي الأهمية الجغرافية لتسهيل المساعدات في حالة وجود أزمة.

6 - تجسيد الرأي العام الفرنسي خدمة للدبلوماسية عن طريق الكتابات القصيرة.

7 - ضرورة الاهتمام بالتجارة في إطار التعاون مع الإمبراطورية الإسلامية

¹⁰ سعيد محمد أبو عياه، ص 45.

8 - الاحترافية، ذلك أن السفراء منذ القدم كانوا يعينون طبقا لعلاقات القرابة مما استوجب فتح مدارس لتكوين الدبلوماسيين و التكوين في اللغات.

من الناحية التنظيمية أدخل « Richelieu » Ministère des affaires étrangères وزارة الشؤون الخارجية و تم تصنيف سفراء العالم المسيحي إلى أربعة:

- سفراء غير عاديون ما زالوا في الوقت الحالي

- سفراء عاديون

- المبعوثون

- القائمون بالأعمال.

كما أدخل الفرنسيون نوع من الديمقراطية في اختيار السفراء، فبدلاً من اختيارهم من النبلاء، يتم اختيارهم من الموظفين الحكوميين، أما الدول الضعيفة يرسل إليها سفراء من نوع آخر.

كما عرفت هذه المرحلة دخول اللغة الفرنسية في المحافل الدولية و بروز الدبلوماسية الشخصية التي يقودها الملك وراء الجهاز الدبلوماسي الرسمي.

المرحلة الفرنسية وضعت أسس تنظيمية للدبلوماسية الحالية و زادت فيها درجة الاحترافية في الدبلوماسية مع الإقصاء التدريجي لطبقة النبلاء، إذ أصبحت الوظيفة تقوم على أساس المسابقات، و عرفت هذه المرحلة أيضاً تطور القانون الدبلوماسي.¹¹

استمر النظام الفرنسي حتى اندلاع ح ع 1 و مع بروز تغيرات جديدة أحدثت أيضاً تغيرات على الدبلوماسية.

كان الهدف العام للدبلوماسية القديمة هو الاستقرار الأوروبي وليس المساواة العالمية ، وقد تحقق هذا الهدف من خلال الاتفاق الأوروبي عام 1815 الذي حقق لأوروبا مائة عام تقريباً من السلام ، وكان أبطال هذا الإنجاز هم رجال الدولة الدبلوماسيين مثل بسمارك ومترينخ وكاسترو. غير أننا يجب أن نلاحظ أن هذه المائة عام من السلام قد قامت في ظروف استثنائية ونتيجة لسياسة توازن القوى ووجود شبكة من المصالح المتبادلة في التجارة، كما كان عدد الفاعلين في المسرح الدولي قلة، وقدم لهم صغر القارة الأوروبية فرصة التفاعل السريع حيث زادت الإلفة بين رجال الدولة والسفراء والتي تجاوزت الحدود القومية ومع بلاطهم الملكي الذي كان

¹¹ سعيد محمد أبو عباه، مرجع سابق، ص 47، 48.

نشطاً بشكل خاص في الدبلوماسية كون رجال الدولة والدبلوماسيون مجتمعاً
ارستقراطياً تجاوز القوميات.¹²

الفصل الأول: الدبلوماسية في العلاقات الدولية

أصبحت الدبلوماسية اليوم علم قائم بذاته ترتكز عليه السياسة الخارجية للدول مهما كان شكلها أو نظامها، فهي العمود الفقري للعلاقات الدولية في كل المجالات، و مازالت تعتمد في نجاح أهدافها المسطرة على حنكة و احترافية القائمين بها، و إن تعددت التعاريف و النظريات الخاصة بها، إلا أن الهدف منها يبقى مشترك بين مختلف الباحثين في المجال، و هو تحقيق مصلحة الدولة عن طريق إقامة علاقات دولية أساسها السلام و التعاون الدولي.

و منه سنعرض إلى مفهوم الدبلوماسية و وظائفها في المبحث الأول، ثم نتطرق إلى نظريات الدبلوماسية في المبحث الثاني، لنختم بآثار الدبلوماسية على السياسة الخارجية للدول.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية و وظائفها

إذا كانت الدبلوماسية في بداية ظهورها تعترف بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية فقد ظهرت بعد ذلك عدة فواعل في العلاقات الدولية مما أدخل مفاهيم جديدة للمصطلح، و هو ما سنوضحه في المطلب الأول، و نبين وظائف الدبلوماسية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية

لمصطلح الدبلوماسية جذور تاريخية تعود إلى العصور القديمة الإغريقية، و تعني الكلمة "Diploma" ورقة مطوية على اثنتين، أي الأعمال الرسمية و القانونية المدونة في المخطوطات، ثم تطور المصطلح ليعني في القرن (17) دراسة الوثائق الرسمية و القانونية "Diplomatique"، و تم تطبيقه في (1726) على دراسة المعاهدات و الاتفاقات الدولية، و في (1774) تطور المصطلح ليأخذ معنى فن مفاوضة المعاهدات، كما اقترنت الدبلوماسية بمصطلح الأرستقراطية في (1791)

¹² صخري محمد، ماهية الدبلوماسية: مفاهيمها، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي و وظائفها، مرجع سابق، ص 14، 15 على 43.

ليظهر بعد سنة مصطلح "Le Diplomate" لذلك نجد أن الدبلوماسية تحمل عدة معاني:¹³

أولاً: الدبلوماسية في القانون الدولي :

- 1 - مجموع الوسائل و النشاطات التي تخصصها الدولة لإدارة سياستها الخارجية.
- 2 - مهنة أو عمل الدبلوماسي (الموظف الدبلوماسي).
- 3- فن التفاوض بين الدول (العلاقات الدبلوماسية).¹⁴

ثانياً: الدبلوماسية في النظرية الواقعية :

تمثل الدولة الفاعل الوحيد و الأساسي الذي يعمل باستمرار لخدمة مصالحه و لا يعترف بسلطة أعلى، و تحافظ الدولة على قوتها التي ترى أنها الأساس في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و بالتالي تصبح الدبلوماسية وسيلة لخدمة المصلحة الوطنية بالطرق السلمية، و لا يعترفون للدور الدبلوماسي إلا للدولة القومية.

ثالثاً: بروز نماذج الاعتماد المتبادل:

يعترف بالدولة القومية و لكن هناك فواعل أخرى في العلاقات الدولية مثل التنظيمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، فالدبلوماسية في نظرهم هي وسيلة لتنظيم العالم وفق أطر منظمة في المجال الاقتصادي و إقامة أنظمة دولية، و هذا النموذج يخرج الدبلوماسية من الممارسة الثنائية إلى الممارسة الجماعية.

عرفت الدبلوماسية نشاطا واسعا خلال القرن الماضي، فتعددت ملتقيات المناقشات و المفاوضات المباشرة و التي انتهت إلى خلق تنظيمات دولية حيث كانت البداية مع إنشاء عصبة الأمم ثم بعدها منظمة الأمم المتحدة و هذا أدى إلى تطوير دبلوماسية " برلمانية" مكلفة بالمفاوضات المتعددة الأطراف، فأصبحت الدبلوماسية الجماعية و المفتوحة تسمو على الدبلوماسية الثنائية و السرية.¹⁵

¹³ 1 – Coly Assane, La diplomatie parlementaire, ENA Maroc- Diplomatie/Partenariat et coopération internationale, 2006, p 1 sur 2. Consulté le 23/10/2018

https://www.memoireonline.com/03/07/389/m_la-diplomatie-parlementaire1.html#toc3

¹⁴ Raymond Guillien, Jean Vincent, Termes juridiques, Lexique, 10^e éditions, Dalloz, Paris, 1995, p 206.

¹⁵ Coly Assane, Op-cit, p 1 sur 2.

رابعاً: الدبلوماسية في ظل التحديات الجديدة

بعد نهاية الحرب الباردة برزت تحديات جديدة مثل البيئة، الإرهاب و غيرها من التحديات مما استوجب مواجهتها للحد منها خاصة في ظل التطور التكنولوجي و التحكم في المعلومة و وسائل الإعلام مما سهل تنقل الأفراد و المعلومات فاضطرت الدولة القومية للاعتراف بالفواعل الجديدة من منظمات دولية حكومية و غير حكومية، و شركات متعددة الجنسيات، فأصبحت الدبلوماسية تمارس على مستوى هذه الفواعل الجديدة مثل المنظمات غير الحكومية التي أصبحت لها دور فعال لمواجهة تلك الظواهر مثل مؤتمرات الأمم المتحدة حول البيئة في

"Rio de Janeiro - Johannesburg" و في " Davos " بسويسرا يشارك فيها رؤساء الدول الأثرياء و يتم التمويل للمنتدى من طرف الشركات المتعددة الجنسيات و هو بروز للدبلوماسية الخاصة.

المطلب الثاني: وظائف الدبلوماسية

تتمثل الوظائف الأساسية للدبلوماسية المحددة في القوانين الدولية و المواثيق بالرغم من أنها لا تعكس مكانة الدبلوماسية الحالية في :

- 1 - تمثيل الدول المرسل في الدولة المضيفة.
- 2 - التفاوض مع حكومة الدولة المضيفة.
- 3 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة.
- 4 - احترام قوانين ولوائح الدولة المضيفة.
- 5 - عدم استخدام الأماكن الخاصة بالبعثة على نحو يتنافى مع مهمات البعثة الدبلوماسية.
- 6 - حماية مصالح الدولة المرسل وكذلك مصالح رعاياها لدى الدولة المضيفة في الحدود المقررة بالقانون الدولي.
- 7 - متابعة الاحداث والتطورات في الدولة المضيفة بالوسائل المشروعة ورفع التقارير بشأنها لحكومة الدولة المرسل.
- 8 - العمل على انشاء علاقات ودية وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدولة المرسل والدولة المضيفة.
- 9 - متابعة وحل كل المسائل الرسمية التي تُكلف بها البعثة الدبلوماسية من قبل الدولة المرسل إليها أو عن طريقها أو مع أي وزارة أخرى يتم الاتفاق عليها

10 - عدم ممارسة أي نشاط تجاري أو مهني في الدولة المضيفة وذلك بهدف تحقيق مكاسب شخصية.

11 - عدم استخدام الحصانات والامتيازات المقررة لأغراض غير مشروعة¹⁶.

وقد برزت ثلاثة أنماط للدبلوماسية في إطار التطور التاريخي لها:

الدبلوماسية الثنائية: تمارس بين كيانين أو دولتين و من أهم خصائصها اهتمامها بالقضايا السياسية العليا، أمن الدولة، و هي سرية.

الدبلوماسية الجماعية: برزت مع بروز المؤتمرات الدولية منذ مؤتمر فرساي (1919)، تهدف إلى خدمة الدولة من خلال الجماعة، تميزت بالديمقراطية و العلنية لم تعرفها الدبلوماسية الثنائية، كما تميزت بدخول عناصر غير الدول في الوظيفة الدبلوماسية كالمنظمات الحكومية.

الدبلوماسية الجديدة: تتميز باتساع رقعة اهتمامها إلى خارج القضايا التقليدية و مشاركة فواعل غير حكومية خاصة المجتمع المدني، تتمتع بديمقراطية و عالمية أكبر، كما أنها تتميز بخروج عمل الدبلوماسية من العلاقات الخارجية للدول لتدخل مجال سياستها فأصبحت تقوم بوظيفتين أساسيتين: إدارة شؤون العالم و إقامة الحكم الراشد.

المبحث الثاني: نظريات الدبلوماسية

إذا كانت الدبلوماسية الحديثة ظهرت أثناء الحرب العالمية الأولى، فالنشاط الدبلوماسي كان موجودا منذ العصور القديمة و الدليل هو وجود مبدأ الحصانة الدبلوماسية التي تقوم على أساس عدم المساس بالسفراء بأي سوء فهم يعاملون معاملة مختلفة و لمعرفة أسباب نشأة الدبلوماسية ظهرت خمس نظريات في الموضوع و هي:

أولا: النظرية الدينية:

تقول هذه النظرية أن الدبلوماسية نشأت مع الملائكة التي أرسلت إلى آدم و كافة البشرية، إلا أن هناك انعدام للأدلة التي تحدد الإطار الزمني لهذه النظرية.

¹⁶ أحمد محمد غيث الكواري، الوظيفة الدبلوماسية و طبيعتها القانونية، الشرق، 2021/11/11.

<https://m.al-sharq.com>

تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021

ثانيا: نظرية الحاجة إلى السلم:

أول من كتب عن الدبلوماسية "H. Nixon" يقول أنها ظهرت عندما بدأ الإنسان الأول يشعر بحاجته إلى إقامة هدنة مع جاره الذي كان يتفاعل معه باستمرار و يعيش معه في المغارات، فهذه النظرية كذبت كون أن الإنسان كان يعيش في جماعات صغيرة غير قادرة على الحروب مع بعضها البعض باستمرار، كما أن هذه الفترة لم تكن دموية بل كانت إيماءات و حركات لإيقاف الطرف الآخر، و بالتالي لا يمكن الأخذ بهذه النظرية لتفسيرها التطور الدبلوماسي لدولة ما.

لقد كانت الاتفاقيات تقيم كمبدأ للتوازن إقامة السلم بين الدول مثل اتفاقية "واستفاليا" و منه أعطيت وظيفة أساسية للدبلوماسية و هي الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين عن طريق الأخذ بدبلوماسية التوازن في فترة الحربين العالميتين (ح ع ١ حتى 1948م) حيث لم تعد تمارس بنفس الطريقة، فالتحالفات حافظت على السلام الأوروبي (مؤتمر فيينا 1815) و (الحرب العالمية الأولى 1914م)، فظهرت سياسة التحالف و التي تجسدت في مؤتمر " فرساي" و عصبة الأمم التي فشلت في الحفاظ على السلم العالمي فاندلعت الحرب العالمية الثانية لتأتي فيما بعد هيئة الأمم المتحدة التي استخلفت عصبة الأمم التي فشلت في مهامها المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين.

ثالثا: نظرية التعاون:

أساس هذه النظرية هو إدراك الإنسان للفوائد التي سيحصل عليها من خلال تعاونه، و هذا الإدراك هو إدراك عفوي، و من ثم لجأت الجماعات البشرية التي تشكلت من قبل بروز القبيلة إلى التعاون بينها، و تجسد في أعمال مشتركة كتشكيل رحلة صيد مثلا، ثم توسع التعاون ليشمل أيضا أهداف أخرى كالمصاهرة.

تعتبر ظاهرة التعاون ظاهرة حديثة جدا، بحيث لا يمكن القول بأن الدبلوماسية استخدمت للتعاون في القرون الوسطى أو الحضارات الأولى، و هناك أدلة تثبت أن الإغريق مارسوا دبلوماسية جماعية و تعاونوا لتنظيم أمورهم الدينية لكنها كانت غير كافية، أما في القرون الوسطى حتى القرن العشرون فقد كان التعاون الدبلوماسي يحدث بين أعضاء و كيانات كبرى كالإمبراطورية الإسلامية، و تجدر الإشارة إلى أن التعاون في المجال التجاري كما يتم بين شعوب تنتمي لإمبراطورية واحدة، فلم يكن التعاون بين الدول مطروحا، و هذه الفكرة طرحت بعد الحرب العالمية الأولى.

رابعاً: النظرية التجارية:

جاءت لتغيير الدبلوماسية و تطورها جاء به " Numlen " الذي أرجع نشأة الدبلوماسية إلى مفهوم التجارة الصامتة، حيث كانت الجماعات الإنسانية عند لقائها تلجأ إلى المبادلات التجارية الصامتة مخلفة بينها علاقات حيث يمكن للإنسان من إقامة كيانات يتبادل معها سلعة و لا يتم الاعتداء على الأفراد، فهذا النشاط خلف الحصانة الدبلوماسية و مبدأ أمان السوق.

أخذ " H. Nixon " من النظرية التجارية حيث يقول أن الدبلوماسية نشأت من طبقة برجوازية و ازدهرت في العصور الوسطى و بالتالي تم توظيف الدبلوماسية لخدمة التجارة قصد تسهيل تنقل السلع بين الدول.

تمت مفاوضات أخرى بين الدول التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، السوق العربية المشتركة، و نلاحظ اليوم أن الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين أعطت لسفرائها وظائف تجارية عديدة.

خامساً: النظرية العسكرية:

جاءت المفاوضات لإنهاء الحروب و هذه النظرية لها امتداد في القرن 17 و 18 حيث ظهرت دبلوماسية القوة.

في الوقت الراهن توجد دبلوماسية عسكرية مختلفة عن التقليدية حيث تستخدم المناورات العسكرية و المساعدات لكسب الحلفاء و الزيارات العسكرية التي تهدف إزالة الرؤى العدائية للشعوب.

المبحث الثالث: تأثير الدبلوماسية على السياسة الخارجية للدول

لا شك أن كثيراً ما يقع خلط بين الدبلوماسية و السياسة الخارجية للدول، لكن هناك تمييز بينهما بالرغم من وجود روابط وثيقة و تكملية و أيضاً ضرورة لبعضهما البعض، لذلك، تعتبر السياسة الخارجية للدول كمجموعة الخيارات الأساسية المتخذة من قبل الأجهزة العليا للدولة في علاقاتها مع العالم الخارجي، أي مع أشخاص أخرى للقانون الدولي و هم الدول، كما تعرف السياسة الخارجية للدول بأنها النشاط الذي تقيمه و تحدده و تنظمه الدولة في علاقاتها بالحكومات الأجنبية.

فالسياسة الخارجية تتعلق بالخيارات الإستراتيجية و السياسية لعدة سلطات عليا في الدولة، و تتميز عن الدبلوماسية كون هذه الأخيرة تقوم بممارسة السياسة الخارجية عن طريق الدبلوماسيين، أي هي الآليات المختلفة لحماية المصلحة الوطنية للدولة في علاقاتها مع الخارج.

و يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي مجموعة المبادئ الأساسية و الأهداف و التوجهات العامة لنشاط أي دولة خارج حدودها.¹⁷(3)

المطلب الأول: أنواع الدبلوماسية في ظل تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول

مثلاً نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف.

والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها: الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.

إذا الدبلوماسية ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها خارج حدودها، فعملية التمثيل و التفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية في العصر الحديث أدت إلى التوجه نحو دبلوماسية فعالة تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية، فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة، و في هذا الإطار نذكر عدة أنواع من الدبلوماسية حيث يحقق كل نوع الهدف المنشود منه فنجد:

1 - الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، وتغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية

2 - دبلوماسية المنظمات الدولية

تمتاز غالباً بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية. وهي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيأتها العامة وتقاليد العمل فيها .

3 - دبلوماسية المؤتمرات الدولية

هناك ظاهرة جديدة تنسم بها الدبلوماسية الحديثة وهي كثرة المؤتمرات، حتى أنها

¹⁷ Mwamba Kabwe Honoré, L'apport de la diplomatie dans le processus de développement. Critiques et perspectives, Université de Kinshasa RDC – Graduate en relations internationales, 2012. <https://www.memoireonline.com/04/14/8842/L-apport-de-la-diplomatie-dans-le-processus-de-developpement-Critiques-et-perspectives.html> consulté le 01/10/2019

تكاد تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو لاتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما.

4 - البعثات الدبلوماسية الخاصة

تمتاز هذه البعثات بأنها متعددة الأطراف ومؤقتة في نفس الوقت، أي غير دائمة وتمارس عبر بعثات خاصة مكونة من وفود أو أشخاص تسافر للخارج لتقوم بمهمة محددة، تفاوضية أو تمثيلية، وفي بلد أو أكثر، ثم تعود لبلدها .

5 - دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة

ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة. لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية ، وهو يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.

6 - دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين

وهي تلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم أو نيابة عن دولة ما. وليس شرطاً أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، بل ممكن أن تنحصر مهامها في إطار فني متخصص، وكأمثلة دلالية على ذلك نشير إلى الاتصالات بين أجهزة إدارية لعدة دول، أو بعثات الاستقصاء والدراسة والإعلام التي يقوم بها مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية، سواء للدول أو للمنظمات الدولية.

7 - دبلوماسية الأزمات

ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميز بها . وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرى العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية. وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد

من الأزمات ، فالتجارب الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن إنها كادت تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية و الدليل على ذلك قضايا فلسطين والعراق و أفغانستان.

8 - دبلوماسية المحالفات

وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات عسكرية. ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة الدول نحو التحالفات والتكتلات. ولقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

9 - الدبلوماسية الاقتصادية

يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي. وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية، وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي التي تشكل إطاراً للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة، ومن أهمها صندوق النقد الدولي (IMF) والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (ITO) ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OECD) وغيرها.

10 - الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام

كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أساساً على التعامل بين الحكومات، أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال فإن الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب، ويسمى هذا الأسلوب باسم الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام .

11 - الدبلوماسية الثقافية

تظهر الدبلوماسية الثقافية في العالم الدبلوماسي كأداة جديدة لخلق علاقات دبلوماسية أفضل لأن تغيير أفكار الناس مرتبط بنشر ثقافة بلدانها، وتعتبر الدبلوماسية الثقافية نمطاً جديداً ومتطوراً من أنماط الدبلوماسية الدولية، ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغيير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات إيجابية لسياسة الدولة خارج حدودها أي في الدول الأخرى بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب.

12 - دبلوماسية علم النفس

تقتضي دبلوماسية علم النفس على تفهم العقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس على طاولة المفاوضات، والدراية الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض، والتي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعيثر بهذه الأوراق ويحاول خلطها من جديد لكي يتمكن بالأخير من التحكم بمسارات التفاوض اندفاعاً وتقدماً.

إن القرارات السياسية التي تتخذها العديد من الدول المتقدمة بالنسبة للعلاقات الدولية تتم بعد دراسة متأنية للحالة النفسية لمواطني الدولة المراد بها هذه القرارات بحيث تحدد إذا كانت هذه القرارات سوف تؤدي إلى الهدف المطلوب منها.

13 - الدبلوماسية الوقائية

تعني الدبلوماسية الوقائية مجموعة من التدابير التي تتخذها الدبلوماسية لتوقي ظهور توتر خطير أو نزاع منذر بالحرب أو تلافي دخول دولتين في حرب وتوقي استخدام دولة نووية سلاحها باعتماد خيار التفاوض وكل ما من شأنه إنهاء النزاعات وتكريس الاستقرار¹⁸.

المطلب الثاني: دبلوماسية القرن الواحد والعشرين

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة، وخصوصاً ما بعد فترة الحرب الباردة ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، وهي تراجع الفعل الدبلوماسي، وتقدم القوة العسكرية كأداة لحسم الكثير من النزاعات، أو الأزمات، من جانب الولايات المتحدة التي دفعت بالأداة الدبلوماسية إلى الخلف، ليرتفع ذراع القوة العسكرية سواء كان في بنما، أو في الحرب التي شنت ضد أفغانستان، و العراق ، وحرب كوسوفو.

أولاً: التحديات الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد

إذا كان هناك من دور يعول على الدبلوماسية بهدف تعزيز فرص التعاون الاقتصادي فإن ذلك لم يأت إلا بعد أن استنفذت القوة العسكرية كل مبررات استعمالها أو إنها وصلت إلى الهدف المركزي الذي استخدمت من أجله، ولا سيما حماية المصالح الحيوية، والمحافظة على الوضع الذي أفرزته الحرب، كما حصل في كوسوفو، حيث كان للدبلوماسية التي قادتها الأمم المتحدة وبعض الأطراف الدولية دوراً في اختفاء ((الشرعية)) على ما قامت به الولايات المتحدة ودول التحالف الأطلسي. فلقد نشأت بعد طوي الحرب الباردة صفحاتها، أساليب جديدة

18 سعيد محمد أبو عبا، مرجع سابق، ص 52-67.

لمعالجة القضايا الدولية بحسب روية تلك القوى المهيمنة على الوضع الدولي،
حيث:

- 1- انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- 2- تطبيق اتفاقية التجارة وإزاحة الحواجز الجمركية في إطار العولمة.
- 3- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي.
- 4- تجارة المخدرات وتفتشي تجارة الجنس وغسل الأموال.
- 5- النزاعات العرقية والدينية.
- 6- قضايا البيئة والانفجار السكاني والاحتباس الحراري والتلوث.
- 7- المحافظة على استمرار اقتصاد السوق.
- 8- الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

وهذه القضايا إضافة إلى تلك التي تصدرت قائمة الأجندة الدولية، لا يمكن حلها أو إرساء الأسس الواقعية للتعاون الدولي، إلا من خلال تكاتف جهود كل الدول صغيرها وكبيرها، وخصوصا مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، والبيئة، والأمراض الأخرى العابرة للحدود مثل جنون البقر، أو الإيدز، والحمى القلاعية. ومن هنا تبرز الدبلوماسية من بين الركائز الأساسية بين أدوات العمل الجماعي الأخرى، الأمر الذي يتطلب تحديث وإصلاح نظامها القائم حاليا وجعلها تتماشى أو تتناسب مع ما يطرح من مشكلات وقضايا يشهدها عالم اليوم، وإدارة ومعالجة التحديات التي تواجه طبيعة العلاقات الدولية في ظل العولمة المفروضة قسرا¹⁹.

ثانيا: الدبلوماسية في ظل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

أما العوامل الحاسمة التي أدت إلى تراجع الدبلوماسية القديمة ونشوء الدبلوماسية الجديدة فكانت نتيجة لثلاثة تطورات رئيسية: التغيير الذي لحق بتكوين الأسرة الدولية، طبيعة الاهتمامات الدولية ومن ثم أهداف العملية الدبلوماسية، وأخيراً ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مهام البعثات الدبلوماسية ودورها في تأسيس العلاقات بين الدول، حيث كان لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا في ترابط وتشابك العالم وتقليص الاعتبارات الجغرافية السياسية للدول الى حد كبير، ويمكن تلمس ابرز معالم هذا التطور الذي شهدته العلاقات الدولية والدبلوماسية بما يلي:

- أن العلاقات الدولية في عصر (المعلو اتصالات) تتسم بسيادة المعرفة والتقدم التكنولوجي وبما أن المعلومات والمعرفة لا تعترفان بحدود سياسية سيادية للدول.

19 سعيد محمد أبو عباه، مرجع سابق، ص 67.

-لم يعد بإمكان الدول الحديث عن السيادة الاعلامية والتحكم في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها والعمل على تشكيل عقول ابناء شعبها وضمان ولائهم التام لصالحها .

-اسهمت الثورة التكنولوجية في احداث التوحد على النطاق العالمي وفق مصلحة الدول الصناعية (المركز) فهي تتسبب في مزيد من التفكك واللامركزية على النطاق المحلي والداخلي للدول.

- بروز دبلوماسية الاقمار الصناعية والاعلام الكوني في نشر الاخبار والصور، يعد اختراق القنوات الدولية لحدود السيادة الدولية وتراجع مفهوم (السيادة الوطنية) وبعد انتشار الثقافة التلفزيونية المعتمدة على الاقمار الصناعية .

فالدول غير قادرة على الثبات والديمومة باستيعاب اسرار ثورة (المعلو اتصالات)، و أن هذا الامر لا يدعوها إلى الانغلاق على الذات بل التعامل مع التكنولوجيا الدولية الجديدة باستفادة من مزاياها المتعددة والا فان (عالم جديد سيظهر إلى الوجود) على انقاض الدولة الوطنية التي رسمت اركانها معاهدة ويستفاليا عام 1648 لرسم معالم علاقات دولية جديدة.²⁰

ثالثا: الدبلوماسية الرسمية و الدبلوماسية السرية الموازية

وباتساع وتنوع مجال العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين زاد تنوع الدبلوماسية وتعددت أشكالها و صورها ، وبذلك أضيفت إلى وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية أجهزة دبلوماسية جديدة منها ما هو رسمي علني ومنها ما يعمل في الخفاء، وكلاهما يدخل في إطار الدبلوماسية الموازية.

فأما الرسمي منها فمما هو محفوظ لرؤساء الدول من خلال نظام القمة التي تتخذ فيها القرارات بخصوص القضايا السياسية الكبرى، ومنه ما يصطلح عليه بدبلوماسية المنظمات العالمية الإقليمية التي تضع السياسات في بعض القطاعات وتتابع تنفيذها، ولا يبقى لوزراء الخارجية إلا تطبيق توجيهاتها.

وأما الدبلوماسية السرية الموازية فقد عهد بها إلى أجهزة المخابرات التي أصبحت من أهم الوسائل التي يعتمد عليها رؤساء الدول في تصريفهم للشؤون الخارجية، وهي تشكل منافسا قويا للجهاز التقليدي (وزارة الخارجية) بل مراقبا له عن بعد

²⁰ محمد صخري، ماهية الدبلوماسية: مفاهيمها، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي و وظائفها، مرجع سابق، ص 15-17 على 43.

ومقيما لعمله ومصححا لمعلوماته وتعطي عن أدائه تقارير سرية لرئيس الدولة مباشرة.

ومن الأجهزة المباشرة للدبلوماسية الموازية الفعاليات التي تدخل في ربط علاقات متخصصة بين الدول بحكم وظيفتها ونوعية تخصصها من قبيل البعثات البرلمانية والغرف التجارية والمقاولات والملتقيات الثقافية والعلمية وفعاليات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وكلها فعاليات ذات دور مؤثر في القرار السياسي ولها مكانتها في خضم التنافس الذي لا يزال يشكل أهم الثوابت للعلاقات الدولية، فضلا عن دبلوماسية وسائل الإعلام التي تسبق البعثات الدبلوماسية في إيصال الخبر والتعليق عليه وتحليله وتقييمه بخبرة قد تفوق خبرة بعض الدبلوماسيين.

ونظرا لتنوع حقول عمل الدبلوماسية العالمية فقد تنوعت أشكال الدبلوماسيات الوطنية فظهرت الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية والإعلامية والرياضية وغيرها من الحقول التي تلتقي عليها العلاقات الخارجية وتقرب بين الشعوب. غير أن الدبلوماسية الاقتصادية والتكنولوجية تنزع عن الدبلوماسية العالمية خاصة في ظل سيادة نظام العولمة، إذ لم تعد أغلبية المفاوضات ذات طابع سياسي وتخلت الدبلوماسية السياسية عن دورها لفائدة الدبلوماسية الاقتصادية والتقنية.

هاتان الدبلوماسيتان دعمتا بأخريين مهمتين هما الدبلوماسية الوقائية والافتراضية كشكلين جديدين من أشكال الدبلوماسية المعاصرة ، و في هذا السياق بدت دبلوماسية العالم الثالث على وجه الخصوص عاجزة عن التحكم في قواعد اللعبة التي تدور أشواطها في المحافل الدولية، ولم تستطع الحفاظ على الانتصارات التي حققتها في الستينات، نظرا لعدم مساهمتها لتطور الأحداث والتقدم التكنولوجي وبالتالي ضعف جهازها الدبلوماسي، الأمر الذي استغله الغرب لصالحه وبنى عليه إستراتيجية جديدة لفرض نفوذه السياسي والاقتصادي على العالم الثالث .

إن تحديث النظام الدبلوماسي الحالي في العالم العربي و الإسلامي يفرض نفسه في خضم التطورات الجديدة، في إطار عناصر القوة في ثقافة وتقاليد إدارة العلاقات الخارجية. حيث أصبحت الحاجة تقتضي تحديث الممارسة الدبلوماسية وأدواتها بما يتناغم ويستجيب لعالم أضحى مخترقا من كل جهاته، وتتحكم به أدوات هي غير تلك التي شهدتها العقود الماضية، ومن هنا، فإن على دبلوماسي المستقبل أن يتوفروا على معرفة دولية ودراية واسعتين ومهارات تفوق نظراتهم في القرون الماضية، حيث الإلمام في مجال السياسة. وإدارة المواد البشرية والمادية، حيث الحاجة إلى

رؤية واضحة لطبيعة التفاعل بين السياسة والثقافة والأمن القومي والقضايا الاقتصادية، والتكنولوجية²¹.

الفصل الثاني: التعاون في العلاقات الدولية

& - من المؤسف أننا في بداية القرن " 21 " مازالت بعض الدول تعاني من الفقر و التخلف و الأمراض المعدية بل أكثر من هذا ما زالت المجاعة تخيم على بعض الدول الإفريقية و بدلا من انخفاض نسبة الشعوب التي تعاني من كل هذا، نرى أن النسبة تتزايد باستمرار رغم الجهود المبذولة دوليا للقضاء على هذه المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق اتفاقيات الشراكة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة لتحقيق الأهداف المسطرة في تلك الاتفاقيات و على رأسها تحقيق التنمية المستدامة لتلك الدول.

في العصر الحالي لا يمكن تصور أي دولة العيش في معزل عن باقي دول العالم، لذلك تجد هذه الدول نفسها مضطرة لإقامة علاقات تعاون في شتى المجالات مع باقي أعضاء المجتمع الدولي، مما استوجب خلق آليات دائمة و مؤسساتية في مجال التعاون في إطار منظمة دولية تكفل التعاون بين أعضائها.

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي

فكرة خلق منظمة دولية تكفل التعاون الدولي قديمة ظهرت مع بداية القرن الرابع عشر و تبلورت أكثر في القرن الثامن عشر بما يعرف بمشروع " السلم الدائم بأوروبا " و "مخطط السلم العالمي و الدائم " على يد بعض المفكرين الغربيين، و تجسدت بعض المحاولات في التعاون الدولي في القرن التاسع عشر في شكل لجان و اتحادات متخصصة مثل " الاتحاد العام للبريد في 1878 "، و تطور التعاون الدولي إيجابيا بعد الحرب العالمية الأولى بموجب المبادئ المعلنة للرئيس الأمريكي " Wilson " في اتفاقية فرساي و إنشاء عصبة الأمم.

& - و لكن بعد الحرب العالمية الثانية عرف التعاون الدولي تطورا فعليا مع خلق منظمة الأمم المتحدة في 1945م حيث كرس ميثاقها عدة مبادئ منها مبدأ المساواة بين الدول، ثم تطورت أهدافها و مقاصدها إلى الاعتراف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، إلا أن الدول التي خضعت للاستعمار أصبحت تعاني من التخلف و مشاكل أخرى تتعلق بالتنمية بسبب سوء توزيع الثروات عبر العالم و الذي أنتج شمالا غنيا و

21 سعيد محمد أبو عباه، مرجع سابق، ص 69.

جنوباً فقيراً.

و منه سنعرض إلى تعريف التعاون الدولي و مجالاته في المطلب الأول، ثم نتطرق إلى إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي و مجالاته

التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية، كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد و بين الدول والمجتمعات والأعراق المختلفة إضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية.²²

أولاً: تعريف التعاون الدولي

يتم التعاون الدولي بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحرركات المشتركة ، و قد نص ميثاق الأمم المتحدة على التعاون الدولي في المادة الأولى الفقرة 3 من الفصل الأول تحت عنوان " مقاصد هيئة الأمم المتحدة ":

" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء."

أما الأستاذ " عمر سعد الله " فقد عرف التعاون الدولي في " معجم القانون الدولي " بقوله:

" يعني التعاون الدولي تكاتف جميع الدول على حل المسائل الدولية " ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، و على تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعاً في العالم، و قد جاء هذا المبدأ في مقاصد الأمم المتحدة.²³

ثانياً: مجالات التعاون الدولي

²² Coopération internationale, le Monde diplomatique , mise en ligne le 03 septembre 2021.

<https://www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/cooperation> consulté le 28/12/2021

²³ عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 122.

1 - التعاون العلمي

ويقصد به تعاون دول أو منظمات حكومية كانت أو غير حكومية من أجل بلوغ غاية مشتركة إما على الصعيد العلمي، أو لإيجاد حلول لمعضلة علمية ما أو العمل على مساندة المجهود العلمي و تمويله، و من أبرز مجالات التعاون الدولي العلمي هو المجال الطبي ذلك أن قطاع الصحة يعتبر من بين القطاعات الحساسة جدا خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمراض المعدية التي أصبحت تنتشر بسرعة كبيرة في ظل المواصلات الحديثة و الهجرات غير الشرعية التي أصبحت الدول الغنية تعاني منها مؤخرا، و هذا يستلزم إيجاد تعاون دولي طبي للقضاء على هذه الجوائح ضمن مراكز البحث العلمي أو ضمن منظمة الصحة العالمية، كما تتعاون الدول و المنظمات فيما بينها من أجل إنتاج تلاحيق ومواجهة الأمراض المزمنة.

2 - التعاون على المستوى السياسي

يتمثل التعاون الدولي في المجال السياسي في شتى المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول مثل إبرام المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى إنماء العلاقات الودية بين الدول بما يحفظ السلم و الأمن الدوليين و توحيد الجهود الدولية لتعزيز علاقات الصداقة بين كافة الدول و مثل جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة و رابطة الدول المستقلة أو إتحاد الدول المستقلة مقرها "منسك" بروسيا البيضاء وتضم الجمهوريات (12) السوفييتية السابقة.

3 - التعاون القضائي

هو شكل من أشكال التعاون بين الأجهزة القضائية للدول عبر العالم و يكون على شكل توقيع اتفاقيات التعاون القضائي المشترك التي تبين ظروف تسليم الفارين والمطلوبين للعدالة و شروطها وتسهيل تلك الإجراءات، و مثال ذلك لدينا الاتفاقيات الثنائية للتعاون القضائي بين الجزائر و بعض الدول العربية و اتفاقيات أخرى موقعة مع الدول الأوروبية و اتفاقيات موقعة مع الدول الإفريقية، إضافة إلى ذلك هناك تعاون في مجال تبادل المعلومات والمعطيات بين الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة و مكافحة الإرهاب.

4 - التعاون الاقتصادي

هو أحد أهم أشكال التعاون ونعني التعاون على المستوى الاقتصادي والتجاري و المالي قصد تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إجراءات مشتركة ومحددة، ويتضمن التعاون الاقتصادي توقيع الاتفاقيات من أجل رفع مستوى التبادل التجاري بين الدول أو

الحصول على القروض و الهبات والدفعات المالية إضافة إلى تحرير التجارة و رفع الحواجز الجمركية و تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال مكافحة التهريب و الجريمة الاقتصادية²⁴.

المؤسسات الدولية المهمة بالتعاون الاقتصادي الدولي

توجد العديد من المؤسسات الدولية التي تهتم بالتعاون الاقتصادي الدولي والتي تدعو إلى تشجيعه عبر العديد من الوسائل والأدوات أهمها:

أ- **منظمة الأمم المتحدة ONU** : من أهم مساهمات الأمم المتحدة في العلاقات الدولية وفي ضرورة التعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي ظهر في عام 1965، ويهدف إلى تنظيم المساعدة التقنية والاقتصادية في نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات المتخصصة، وقد وضعت البرنامج الموسع للمساعدة التقنية الذي يهدف إلى إخراج المساعدة الدولية من الإطار الثنائي الذي كانت تمنح فيه المساعدات بشروط وقيود تمس بالسيادة الوطنية، لتصبح عن طريق الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة.

وتهدف هذه المساعدات إلى تعزيز اقتصاديات البلدان النامية بتوفير مساعدات منتظمة وثابتة ومدروسة في مجالات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بقصد تدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي.

ب - **صندوق النقد الدولي FMI**: وهو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية تأسست في عام 1944 وتهدف إلى تنظيم القضايا النقدية الدولية مثل إيجاد أسس ثابتة لتحديد أسعار صرف العملات وقابلية التحويل فيما بينها وإيجاد أدوات دولية لتسوية المدفوعات، وجاءت هذه المنظمة لمعالجة الفوضى النقدية التي كانت تخيم على العالم عقب الحرب العالمية الثانية.

ويهدف الصندوق أيضاً إلى تشجيع التجارة الدولية من أجل الاستفادة من الموارد المختلفة للدول الأعضاء. وأسهم الصندوق خلال الخمسين عاماً الماضية في تحقيق العديد من أهدافه المعلنة، وأثر في معالجة مشكلات موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وفي إقرار السياسات التنموية الدولية، ولا يزال يؤثر تأثيراً مهماً بالنسبة للدول النامية وخاصة المدينة منها، بحيث صار يتدخل في سياساتها الداخلية، ويفرض عليها شروطه ووصفاته المتعلقة بإعادة الهيكلة أو ما يسميه الصندوق سياسات التصحيح، ومع ذلك فإن الصندوق صار حالياً أحد أهم مراكز توجيه الاقتصاد العالمي ودوره في العلاقات

²⁴ Coopération internationale, Wikipédia l'encyclopédie libre.

https://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration_internationale consulté 10/11/2021

الدولية يزداد أهمية يوماً بعد يوم.

و هناك مؤسسات أخرى مثل البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مركز التجارة الدولي، الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و منظمة الأغذية و الزراعة الدولية.²⁵(5)

5 - التعاون العسكري

وهو كل أشكال التعاون على مستوى القوات المسلحة للدول وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات من أجل تحديث معدات الجيوش و تزويدها بالأسلحة أو توحيد الجهود من أجل تطوير التكنولوجيا العسكرية، إضافة إلى القيام بالمانورات العسكرية والانضمام للأحلاف و الإنتاج المشترك للعتاد العسكري، و من أهم هذه المنظمات الدولية نجد :

منظمة حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization):
اختصاراً "الناتو" (NATO): "، بالفرنسية (organisation du Traité de l'Atlantique Nord) اختصاراً (OTAN)، هي منظمة تأسست عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 1949. يوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل ، و يتمثل الدور الرئيسي لهذا الحلف في حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، ويلعب دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له ما ساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف. هناك دول ذات علاقات ممتازة بحلف الناتو إلا أنها ليست جزءاً منه رسمياً وتعرف بالحلفاء الرئيسيين لحلف الناتو.²⁶

6 - منظمات أو وزارات وطنية و دولية:

هناك بعض الدول من أنشأت وكالات خاصة بالتعاون الدولي في شتى المجالات و هناك دول أخرى من أنشأت وزارات خاصة للتعاون الدولي كما يوجد منظمات دولية للتعاون الدولي مثل: وكالة اليابان للتعاون الدولي، وزارة التعاون الدولي (مصر)، المنظمة العربية للتعاون الدولي.

المطلب الثاني : إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة كان هناك شماليين "Deux

²⁵ أكرم الحوراني، التعاون الاقتصادي الدولي، الموسوعة العربية، 2011/12/14.

تاريخ الاطلاع: 2020/01/02 <http://arab-ency.com.sy/ency/details/2190>

²⁶ Organisation du traité de l'Atlantique Nord , Le financement de L'OTAN, sur nato.int, https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_67655.htm consulté le : 2 Mars 2017.

"Nord" يتنافسان بشدة لاستقطاب دول الجنوب التي كان معظمها حديثة الاستقلال. فالتعاون بهذا المفهوم كان يتميز بتحقيق أبعاد إستراتيجية غالبا ما توظف فيه نظريات اقتصادية تنمية تنتمي لهذا التيار أو ذلك حيث كانت الدول النامية تستفيد من هذا الصراع الإيديولوجي ، والمساعدة من أجل التنمية كانت تركز أساسا على الرباط السياسي (الانتماء السياسي)، إلا أن الاستفادة من هذه الظروف الدولية لم تعم جميع الدول النامية ، حيث بقيت حبيسة التخلف المتمثل في تراجع مستويات الإنتاج الزراعي و الصناعي ، انخفاض الدخل الفردي ، واستمرار التبعية بأشكالها المتعددة : المالية ، التكنولوجية والتجارية، و قد تسببت هذه الظواهر الاقتصادية في تكريس تذبذب الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.

وعليه فإذا كانت هذه الدول قد فشلت في تحقيق التنمية في ظل المعطيات الدولية السابقة الذكر ، فما هي استعداداتها و إمكانياتها المادية و البشرية التي تؤهلها للتأقلم مع أفق المفهوم الجديد للتعاون ، المنبثق عن الأحادية القطبية التي تعمل وفق آليات اقتصاد السوق لتحقيق مصالح مشتركة ؟

أولاً: التعاون الدولي في ظل المعطيات الدولية الجديدة:

لقد تميزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين بسقوط وانهيار القطبية الثنائية، فانهيار الإتحاد السوفييتي ساهم في تكريس انفراد الولايات المتحدة بفرض آليات صناعة الانصياع وتحولها إلى قوة عليا تبسط يدها على العالم، و يظهر ذلك جليا في الواقع الميداني حيث أحكمت سيطرتها على المصادر الرئيسية للطاقة (النفط) بإفئعالها لحرب الخليج الثانية، في ظل هذا التشكيل الجديد للعالم انفردت الولايات المتحدة بسيادتها في كافة المجالات الاقتصادية و المالية و التجارية.

& - في غمرة هذه الأحداث برز مفهوم العولمة لتوحيد القيم و التصورات واختراق الحدود و تقليص السيادة الوطنية، فالمال و التكنولوجيا و القوة كلها أصبحت وسائل لتحقيق بني إديولوجية وثقافية موحدة إيذانا بميلاد حضارة واحدة للعالم مما يضيف على العولمة صفة النمطية الواحدة والأسلوب الواحد والنظرة الواحدة للإنسان والحياة وهي نظرة المنتصر السيد الذي يحكم سيطرته على العالم باسمه ولصالحه.

إن الخلاصة الأساسية مما سبق تنحو إلى أن العولمة و السيادة تبدوان متقابلتين فلا تتحقق إحداهما إلا بإلغاء الأخرى فدور الدولة القطرية أخذ يتضاءل مع العولمة الحديثة وبالفعل نحن اليوم أمام دولة مقيدة في جميع ميادين الحياة فعلى سبيل المثال السياسة المالية والنقدية والاقتصادية ككل تتأثر بدور وحركة الشركات العابرة للقرارات، كذلك تنقل الأموال إلكترونيا أصبح يولد أزمات فجائية كما حدث لدول جنوب شرق آسيا التي تتحول بسرعة

هائلة إلى نمور من ورق²⁷.

ثانيا: شروط وأهداف التعاون الدولي بالمفهوم الجديد:

كل هذه العوامل تدفع بالدول النامية إلى تغييرا لمنهج التنموي والتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة ولا يخفى على احد أن التعاون كمبادرات دولية قد تكيف مع المعطيات الراهنة فالدول المتقدمة أصبحت تربط قبولها للتعاون بضرورة توفر الشروط التالية:
شروط تعاون شمال جنوب:

- 1- تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن.
- 2 - احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة
- 3 - إيجاد مؤسسات كفأه تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة وأوجه واستثمارات المال العام والذي غالبا ما يهدر بطرق غير رشيدة.
- 4 - إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى حيث سبق وان طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرنامج التكيف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي.
- 5 - فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية.
- 6 - توفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص²⁸.

ثالثا : الأهداف الجديدة للتعاون

- 1 - يحقق التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة و الاستثمار و الكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتج ذو جودة عالية و أسعار منخفضة و كميات كبيرة
- 2 - القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية
- 3 - محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة.
- 4- القضاء على الأسواق الموازية و الاقتصاد غير الرسمي ، و المتاجرة في المخدرات و تبييض الأموال.
- 5 - الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة و تخفيض درجات التلوث.

استنادا إلى الشروط و الأهداف المذكورة سابقا يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية و المالية فحسب بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة

²⁷ جلطي غالم، بن منصور عبدالله، " إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي " مداخل في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، المحور المختار " التكامل و التعاون الإقليمي و الاندماج الاقتصادي العالمي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

²⁸ صخري محمد، التعاون الدولي و هيأته GIZ, JAICA, USAID، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 8 جوان 2019. تاريخ الاطلاع: 2021/09/10 <https://www.politics-dz.com-giz-jaica-usaid>

الاقتصادية من خلال استثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفاً في عملية تطوير المنتج و الخدمة على قدم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق كما أشرنا إليه في تعريف التعاون الدولي و لعله من نافلة القول أن الشراكة الأورو- متوسطة تدرج في هذا السياق.

& - و خلاصة لما تم معالجته أصبح التعاون الدولي و لكي يحقق الأهداف المرجوة منه في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي له أن يقرن بالجهود الذاتية للبلدان المعنية و حسب الهيئات الدولية لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا أخذت البلدان النامية بنفسها زمام الأمور وإن كان ذلك بمشاركة فاعلين آخرين، غير أن نقل التكنولوجيا والتحويلات المالية باتجاه بلدان الجنوب هي الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستدامة، ويبدو دعم المساعدة التي يقدمها الفاعلون المختلفون في مجال التعاون من أجل التنمية الأكثر إلحاحاً من ذي قبل أكان ذلك الدعم نوعياً أم كمياً و أخيراً تبدو قضية إلغاء المديونية الخارجية حجر الزاوية التي يبنى عليها نجاح التعاون الدولي.²⁹

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتعاون الدولي

من خلال دراسة الإطار القانوني للتعاون الدولي نتناول في المطلب الأول الجهات الفاعلة في التعاون الدولي، ثم نخصص المطلب الثاني إلى الآليات الخاصة بالتعاون الدولي

المطلب الأول: الجهات الفاعلة في التعاون الدولي

نقصد بالجهات الفاعلة في التعاون الدولي كل سلطة أو تنظيم و حتى الأشخاص المعنوية التي يمكن لها أن تلعب دوراً فعالاً على الساحة الدولية، أي كل من يقوم بعمل أو له دور في اتخاذ أي قرار أو له تأثير على أصحاب القرار، و تتعدد الجهات الفاعلة و لكن نركز على أربع جهات أساسية تلعب دوراً فعالاً في التعاون الدولي و هي الدولة الشخص الرئيسي في القانون الدولي، المنظمات الدولية، الشركات العابرة للقارات و المنظمات غير الحكومية و التي ما زال الجدل الفقهي قائم بشأنهما حول ما إذا يمكن اعتبار أن لهما شخصية معنوية على المستوى الدولي، فمن المفارقات الفقهية أنهما لا تملكان الشخصية المعنوية ما عدا اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الفرع الأول: العناصر الفاعلة " الدولة و المنظمات الدولية "

تعرف الدولة في مصطلح القانون الدولي على أنها مجموعة من الأشخاص تقطن فوق إقليم بصفة دائمة و لها تنظيم سياسي خاص بها حيث يشكل وجودها السياسي وبشكل مباشر بموجب القانون الدولي، أما المنظمات الدولية فهي شخص من أشخاص القانون العام تنشأ

²⁹ جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سابق.

بموجب اتفاق دولي و لها شخصية معنوية .

أولاً: الدولة و دورها في التعاون الدولي

في القانون الداخلي و القانون الدولي تدرس الدولة على أساس أنها شخص صاحب حقوق، و في إطار هذه الدراسة تعرف كفاعل أساسي في الوسط الدولي و توصف بمقارنتها مع الكيانات الأخرى ما بين الدول و التي لها نفس النظام الأساسي لضرورة ضمان التعاون فيما بينها، و نظراً لمبدأ المساواة و السيادة التي تتمتع بها جميع الدول، فهناك مبادئ تلتزم بها كافة الدول في إطار التعاون الدولي و هي على نوعين:

النوع الأول: المبادئ السياسية و القانونية للتعاون بين الدول و تنقسم إلى ثلاث أنواع

- مبدأ المساواة للدول
- مبدأ عدم التدخل
- مبدأ التعايش السلمي (الاحترام المتبادل لسلامة الإقليم و السيادة، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة و الإيجابيات المتبادلة).

النوع الثاني: الالتزام بواجبات التعاون الدولي فلا يجوز لأي دولة أن تنصل من التزاماتها في إطار التعاون الدولي، و أهم هذه المبادئ:

- مبادئ محتوى المعاهدة
- مبادئ عدم التمييز فيما يتعلق بإعفاء من الضرائب دولة عن دولة أخرى
- مبادئ شرط الدولة الأولى بالرعاية

"مبدأ عدم التمييز : تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بعدم التمييز بين الشركاء التجاريين وتمنحهم جميعاً حقوقاً متساوية في إطار تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومفاده أن أي ميزة أو رعاية أو امتياز أو حصانة تمنحها دولة عضو لأي طرف آخر أو منتج تابع لهذا الطرف يجب أن تسري على الفور وبدون أي شرط على أي منتج مماثل في أي دولة من الدول الأعضاء، وبالتالي تلتزم كل دولة بإخضاع المنتجات المماثلة الواردة من مختلف الدول لنفس الرسوم الجمركية."

ثانيا: المنظمات الدولية كفاعل آخر في التعاون الدولي

المنظمة الدولية هي مؤسسة للتعاون الدولي، جمعية للدول ذات السيادة بهدف تحقيق مصالح مشتركة عن طريق أجهزة مستقلة، و من حيث الاختصاص، فقانونيا يتشابه اختصاص المنظمات الدولية باختصاص الدول، أما على مستوى المؤسساتي، فقد تم تنظيم هذا التجمع من طرف عصابة الأمم ثم أكثر من طرف منظمة الأمم المتحدة، و باعتبار المنظمات الدولية كجهة فاعلة في التعاون الدولي فلبد من التمييز بين المنظمات العالمية التي تهتم بمشكل التعاون من أجل التنمية على المستوى العالمي، و المنظمات الإقليمية التي تندرج في حضاها عدد من الدول في منطقة جغرافية معينة، منظمات إقليمية التي تهتم بالتعاون على مستوى قارة محددة و أخيرا هناك المنظمات الإقليمية الفرعية و التي تتكفل بالتعاون في قطاع محدد.

الفرع الثاني: المؤسسات غير الحكومية

في الوسط الدولي لا يوجد فقط مؤسسات الدولة أو ما بين الدول التي تنشط كجهات فاعلة في التعاون الدولي، و لكن هناك مؤسسات أخرى غير حكومية تمتلك وسائل مالية ضخمة و ينتج عن نشاطها آثارا فورية في مجال التعاون الدولي، و خاصة منها المنظمات غير الحكومية و المنظمات العابرة للقارات.

أولا: الشركات العابرة للقارات

لهذه الشركات العملاقة عدة تسميات منها، الشركات الدولية، الشركات العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات، و لكن المصطلح الشائع الذي تبنته الأمم المتحدة هو " الشركات العابرة للقارات " و لبد من التوضيح أن الإشكالية لا تتعلق بتحديد المصطلح و لكن في تعريف هذه الشركات.

& - و قد جاء في تقرير خبراء الأمم المتحدة حول هذه الشركات حيث تم تعريفها بأنها: " هي شركات مالكة لمرافق للإنتاج أو الخدمات أو المراقبة خارج البلاد محل استقرارهم".

أما قاموس القانون الدولي يعرف هذه الشركات بأنها: " مجموعة الشركات الخاصة المشكلة من الشركة الأم و الفروع و الشركات التابعة في عدد كبير من الدول و تختص بوحدة الإدارة و إستراتيجية عالمية".

و يعرفها القاموس الاقتصادي و الاجتماعي بأنها: " كل شركة لشركات يكون

رأس مالها ضمن عملية إنتاجية نفسها دولية، و هي الشكل الذي ينظم في إطاره مجموعة فرعية لرأس المال الدولي".

بعد التطرق إلى التعريف ذات المظهر الاقتصادي، فلبد من الإحاطة بالتعريف في إطار النظام القانوني للشركات العابرة للقارات، فهي : " شركة تتشكل من كيانات اقتصادية تعمل في دولتين أو أكثر مهما يكن الهيكل القانوني و قطاع النشاط لهذه الكيانات وفق نظام لاتخاذ القرار حيث ترتبط هذه الكيانات بروابط الملكية أو أخرى حيث تستطيع إحداها أو عدد منهما التأثير بصفة كبيرة على نشاطات الكيانات الأخرى و استعمال بصفة مشتركة مع تلك الكيانات، المعلومات، الموارد و المسؤوليات".

& - لبد من الإشارة أن المؤهلات المالية لهذه الشركات تضع وزنها الثقيل على التعاون الدولي إذ يفوق رأس مالها المنتج الوطني الخام لبعض الدول المتقدمة، فهذه الشركات القوية اقتصاديا تستطيع أن تثبت أو تطيح بعض الأنظمة السياسية لدولة ما، من الجانب القانوني، تكتسي هذه الشركات طابع شركات المساهمة لها شركة أصلية متعاقدة بموجب مشاركتها في رأس المال، أي شبكة لشركات فرعية.

من بين خصائصها نذكر:

- كل شركة تجارية أو مالية لها جنسية

- تركز فروعها بالخارج

- تدويل النشاطات الإنتاجية

- قيادة دولية تراقب و تسير من مركز قيادة وحيد

ثانيا: المنظمات غير الحكومية

ظهرت المنظمات غير الحكومية أول مرة في السبعينات بالولايات المتحدة الأمريكية ثم توسعت لتشمل كل المجالات بعد ما بدأت في مجال محدد (منتجات الاستهلاك الشعبي) و انتشرت عبر العالم حتى أصبحت من بين الجهات الفاعلة في التعاون الدولي، و تعرف على أنها: " مجموعة الجمعيات أو الحركات بدون هدف الربح تم خلقها بصفة عفوية و حرة و تعبر عن تضامن عابر للقارات.

& - أما قاموس القانون الدولي يعرفها كالتالي: " جمعية خصوصية تمارس

نشاطها بدون أي هدف للربح سواء في الإطار الداخلي أو الدولي".

و عليه يمكن التطرق إلى قطاعات نشاط المنظمات غير الحكومية ثم أنواعها

- قطاعات نشاط المنظمات غير الحكومية ينتشر بصفة واسعة مع تطور المبادلات و الاتصالات العصرية، و معظم هذه المنظمات تتمركز في أوروبا و أمريكا و لكن بصعوبة كبيرة في كل من إفريقيا و آسيا، و تتدخل في عدد كبير و متنوع من مجالات الحياة الاجتماعية.

- أما تصنيفات المنظمات غير الحكومية فهي كالتالي:

& - الميدان السياسي (المنظمات غير الحكومية الدولية للأحزاب السياسية)

& - الميدان القانوني (المنظمة للدفاع عن حقوق الإنسان)

& - الميدان الاجتماعي (جمعية النساء السودانيات)

& - الميدان النقابي (المنظمات غير الحكومية الدولية النقابية)

& - الميدان العلمي (جائزة نوبل)

& - الميدان الديني (الجمعيات الخيرية)

& - الميدان الرياضي (اللجنة الأولمبية الدولية)

& - الميدان السياحي

& - الميدان الصحي³⁰

& - **الميدان الإنساني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)**

و من بين كل المنظمات غير الحكومية السابق ذكرها، لدينا لجنة الصليب الأحمر الوحيدة التي تتمتع بالشخصية المعنوية الدولية، "CICR" فهي منظمة ذات طابع إنساني أنشأت في 1863 من طرف Henry Dunant و تسير حاليا من طرف 25 شخصية سويسرية تتشكل منها اللجنة، و مهمتها ترقية و تعزيز القانون الإنساني في وقت الحرب السياسية أو المدنية من طرف الحكام و

³⁰ Martin Pape Engemba, Action de la coopération internationale en faveur des Etats d'Afrique des Caraïbes et du pacifique – cas de la république démocratique du Congo, Mémoire Online, université de Kinshasa, Droit international et relations internationales, 2008 .

المتنازعين.

حيث تلتزم الحكومات بالاتفاق على تسليم للمنظمة ذات ضمانات حيادية و فعالة كل المهام الإنسانية المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، و لمندوبين هذه اللجنة التنقل في كل الأماكن التي يوجد بها الأشخاص المحميين بموجب الاتفاقيات الدولية و تلتزم الدول بتقديم لهم المساعدات اللازمة للقيام بمهامهم.³¹

المطلب الثاني : آليات التعاون الدولي

في إطار تجسيد التعاون الدولي نميز بين التعاون الثنائي بين الدول و التعاون المتعدد الأطراف التي يضم الدول و المنظمات الدولية.

الفرع الأول: التعاون الثنائي

يمكن تحليل التعاون الدولي في إطار تقسيمه إلى تعاون عمودي ما بين دول الشمال (الدول المتقدمة) و دول الجنوب (الدول المتخلفة)، و التعاون الأفقي ما بين دول الشمال فيما بينها و دول الجنوب فيما بينها.

أولاً: التعاون العمودي

هو أكثر نمط للتعاون على الساحة الدولية و في العديد من المجالات مثل:

- التبادل في إطار البعثات الخاصة بالخبراء و الأساتذة، المنح للدراسة، التربص لتحسين الأداء، المبادلات الثقافية و العلمية.

- المبادلات الاقتصادية و المالية المتعلقة بالقروض في إطار الصادرات، و المبادلات التجارية الأكثر شيوعاً في إطار التعاون شمال جنوب.

أما آليات التعاون العمودي و تطبيقاتها، فهي كل الوسائل و الطرق التي يمكن أن تحقق الأهداف المسطرة في اتفاقيات التعاون العمودي، و هي نفسها الاتفاقيات التي تحدد الوسائل و تنشئ الهيئات الدائمة المكلفة بتنفيذ هذه الاتفاقيات مهما كان مجالها.

³¹ François Bugnion, Naissance d'une idée : la fondation du Comité international de la Croix-Rouge et celle du Mouvement international de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge. De Solférino à la première Convention de Genève (1859-1864), Article, Revue internationale de la Croix-Rouge, No. 888, 31/12/2012.

ثانيا: التعاون الأفقي

بعد ما تبني الاتحاد الإفريقي عدة قرارات فيما يتعلق بالتعاون جنوب جنوب في إطار النظام الدولي الاقتصادي الجديد ضمن الإستراتيجية التنموية للتعاون الأفقي و الذي أصبحت توصي به الأمم المتحدة.

إلا أن التعاون جنوب جنوب يعرف بعض المعضلات خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعاون الإفريقي العربي، حيث تشترط بعض الدول العربية على الأفارقة عدم إقامة علاقات مع إسرائيل إذا كانت هذه الدول الإفريقية مسلمة، و إلا سوف تحرم من أموال المؤسسات البترولية العربية.

أما مجالات التعاون شمال شمال أو جنوب جنوب، هي نفسها إضافة إلى التعاون في المجال الطاقوي، النقل البري المدني، الدفاع الوطني و الصحة و مجالات أخرى مثل التعاون الاقتصادي و خاصة فيما يتعلق بكيفية تسديد المبادلات التجارية.

الفرع الثاني: التعاون المتعدد الأطراف

يتم هذا التعاون في إطار منظمة الأمم المتحدة حيث التعاون المشترك يعتبر من بين الأهداف الرئيسية للمنظمة، فمنذ نشأتها تيقنت الأمم المتحدة أن التنمية للمحيط هي الشرط الأساسي للسلم و الأمن الدوليين و بالتالي استقرار المجتمع الدولي، و هو السبب الرئيسي الذي جعل المنظمة تخصص كل طاقاتها و مواردها و وقتها لتحقيق التعاون بين أعضائها ضمن جهازين أساسيين و هما الجمعية العامة و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

و قد خص ميثاق المنظمة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي « ECOSOC » بسلطات تتعلق بالتعاون و تنسيق النشاطات فيما بين الدول و التي يمكن أن تتم على مستوى مؤسسات متخصصة.

يقوم المجلس الاقتصادي و الاجتماعي مع عدة فروع تابعة له بمبادرات في مجال التعاون ثم يحضر مشاريع قرارات التي تقدم بدورها إلى الجمعية العامة كي تنبناها، فالجمعية العامة لها الاختصاص في النظر في كل الأمور التي نص عليها الميثاق و من بينها التعاون الدولي في جميع مجالاته.

و من بين المؤسسات المتخصصة التي تلعب دورا فعالا نذكر، البنك الدولي

للإنشاء و التعمير « BIRD » ، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية « PNUD » ، و إذا كانت الأمم المتحدة تبذل جهود معتبرة في مجال التعاون المتعدد الأطراف، فلا يجوز أن يستهان بالجهود الجبارة التي تبذلها المنظمات الدولية الإقليمية في المجال.³²

المبحث الثالث: تأثير التعاون الدولي على السياسة الخارجية للدول

كما أثبتته الواقع في العلاقات الاقتصادية و السياسية الدولية فقد ارتبط مفهوم التعاون الدولي بمفهوم آخر عندما يتعلق الأمر بنشوء العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية أو ما قد يعبر عنه بالعلاقة شمال جنوب ، و إذا أردنا البحث في ظروف ظهور التعاون الدولي، نجد أن مفهوم وسياسة التعاون قد ولدت في ظل ظروف تميزت بتصفية الاستعمار القديم الذي خضعت له معظم الدول المسماة حالياً بالدول النامية تفاؤلاً أو الدول المتخلفة تشاؤماً وهذا من جهة أولى ، أما من الجهة الثانية ظهور معطيات الحرب الباردة التي نشأت بين الكتلتين الشرقية والغربية والتي أعادت ترتيب العلاقات الدولية من جديد مستعملة في ذلك التعاون كأحد الأساليب لتحقيق أهداف إستراتيجية لكل معسكر و لعل هذه الوضعية هي التي تسببت في حدوث العديد من الانحرافات عن القيم السامية للتعاون .³³

بعد انهيار المعسكر الشرقي و هيمنة القطب الواحد برئاسة الولايات المتحدة، أصبحت هناك معطيات جديدة تحدد معنى التعاون الدولي خاصة في ظل العولمة التي كسرت أسوار سيادة الدول و أصبح العالم قرية موحدة تخضع لنظام اتصالات مبسط يعمل لمصلحة الدول الغنية و المتطورة على حساب الدول الفقيرة المتخلفة.

و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أخذ التعاون الدولي منحرج آخر فأصبح التعاون في مجال الأمن و الدفاع من أولويات الدول الغنية و الفقيرة على سواء في إطار الحرب على الإرهاب التي أصبحت تقودها الولايات المتحدة بغطاء شرعي، و قد عانت و ما زالت عدة دول تعاني من هذا المشكل الخطير مما اقتضى تضافر جهود كل الدول في إطار بناء إستراتيجية أمنية لسياسات خارجية موحدة للقضاء على هذه الظاهرة العالمية.

و منه نعرض في المطلب الأول إلى التعاون في إطار تحقيق سياسة الدفاع

³² Martin Pape Engemba, Op-cit.

³³ جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سابق.

المشترك بين الدول المتضررة من الإرهاب، ثم نخصص المطلب الثاني إلى التعاون الاقتصادي كمحدد أولي لسياسات الدول النامية.

المطلب الأول: التعاون في إطار تحقيق سياسة الدفاع المشترك بين الدول

المتضررة من الإرهاب

ترتكز قوة كل دولة و فعالية دبلوماسيتها على اقتصادها، و الأحداث الدولية الأخيرة في كل من ليبيا، المالي، الساحل و سوريا بالإضافة إلى الاكتشافات لأبار نفط و الغاز في شرق المتوسط دون أن ننسى أمن إسرائيل حيث توليها الولايات المتحدة أهمية إستراتيجية، كل هذا يوحي بأنه سيكون إعادة لتشكيل المنطقة جيواستراتيجية، و تصر الولايات المتحدة لأن تلعب دورا رئيسيا في إعادة تشكيل المنطقة، و تعتبر الجزائر في ظل حكومة مستقبلية أفضل من هذه و علاقات دولية جديدة تجعلها جهة فاعلة لا مفر منها لاستقرار المنطقة، لذلك لبد للجزائر أن تتبنى سياسات تعديل ملائمة في كل المجالات سياسيا، اقتصاديا و أمنيا حتى تتمكن من القيام بالدور الفعال المنتظر منها فيما يتعلق باستقرار المنطقة.³⁴

الفرع الأول: التجربة الجزائرية كنموذج لمحاربة الإرهاب

و يبقى التعاون الدولي في المجال الاقتصادي مرتبط ارتباط وثيق بضرورة توفر الأمن و الاستقرار في كل الدول، و خير مثال لذلك فقد عانت الجزائر في حقبة التسعينات من عشرية سوداء عطلت التنمية الاقتصادية للبلاد مما استوجب محاربة هذه الظاهرة و التي أكسبتها خبرة في الميدان، لتصبح التجربة الجزائرية نموذجا يقتدي به في إطار الحرب الدولية على الإرهاب، كما أصبحت الجزائر تحتل مركز هام و تلعب دور فعال في استقرار منطقة شمال إفريقيا في ظل الربيع العربي الذي خلف فوضى في جميع الميادين.

الفرع الثاني: التعاون الأمني بين الولايات المتحدة و الجزائر

أصبحت الجزائر معلم لمحاربة الإرهاب لا غنى عنه لكل الاتفاقات للتعاون

³⁴ Abderahman Mabtoul, Coopération sécuritaire et économique Algérie-USA: quelles perspectives?, Magreb Emergent, Dimanche 5 fevrier 2017.

Consulté le 18/12/2021

<https://maghrebemergent.net/cooperation-securitaire-et-economique-algerie-usa-queelles-perspectives/>

الدولي و هو ما فهمه الغرب و على رأسه الولايات المتحدة حيث صرحت الإدارة الأمريكية الجديدة في (03 فيفري 2017) على لسان الأمين العام للشؤون الخارجية بالنيابة "J. Desrocher" لكل من مصر و المغرب، حيث هنا الجزائر عن الجهود الجبارة التي بذلها لاستقرار المنطقة، و منه يمكن لرجال الأعمال الأمريكيين أن يستثمروا في الجزائر بسبب حالة الاستقرار التي تعرفها البلاد.

كما بينت الإدارة الأمريكية الجديدة أن الجزائر هي الشريك القوي في مجال عملها لمحاربة الإرهاب و جهودها المعتبرة لاستقرار منطقة المغرب و الساحل و هو ما أقرت به أيضا كل من «CIA, FBI» و مصالح خاصة بالكونغرس الأمريكي حول البحث و التحري لسبل الأمن بالولايات المتحدة و التي خصصت بحثا حول التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب.

إن كثافة التعاون الأمريكي الجزائري في مجال الأمن جعل قائديها يفضلوا إفراغ هذا التعاون في إطار رسمي، حيث أصبحت المشاورات الثنائية منتظمة فكان اللقاء الأول بواشنطن في (أكتوبر 2012)، ثم تعددت اللقاءات مع الجانب العسكري لكل من البلدين ليصبح الحوار الإستراتيجي كأساس لعلاقات قوية في المستقبل في جميع الميادين سياسيا، اقتصاديا، أمنيا و ثقافيا، خاصة إذا كان هناك التقاء بين النظرتين الجزائرية و الأمريكية بخصوص ملفات حساسة ذات مصلحة مشتركة.³⁵

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي كمحدد أولي لسياسات الدول النامية

لا يمكن لأي دولة أن تحلم بجلب المستثمرين الأجانب و لا أن تقيم علاقات تعاون مع دول أخرى إذا انعدم الشرط الأساسي لتحقيق ذلك و هو الأمن، و لذلك تسعى كل الدول بصفة عامة إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و خاصة منها الدول النامية التي هي بحاجة إلى تنمية اقتصادها، و في هذا المجال تختار الدول النامية الأنظمة الملائمة لها في إطار التعاون الاقتصادي و من بينه نظام «BOT» و هو ما سنعرض له في الفرع الأول، ثم نختر تجربة الجزائر و الصين في إطار اتفاق الشراكة بينهما لنبين آثار هذا التعاون على السياسة الخارجية للدولتين في الفرع الثاني.

³⁵ Abderahman Mabtoul, Op-cit.

الفرع الأول: نظام (BOT : Build-Operat -Transfer)

كآلية للتعاون الاقتصادي للدول النامية

من لا يعرف مشروعات نظام البناء والتشغيل والنقل (BOT) فهو يعني المشروعات العامة التي يقوم القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بتمويلها، حيث يقوم بتصميم وبناء وإدارة المشروع وذلك خلال فترة محددة في العادة لا تقل عن 20 سنة، تقوم فيها العلاقة التعاقدية بين الدولة ومنفذ المشروع (الشركة المستثمرة) وفق عقد امتياز يخول للشركة المنجزة للمشروع من الحصول على العائدات خلال فترة الامتياز.

وفي نهاية عقد الامتياز تقوم الشركة التي أنجزت المشروع وفق صيغة (BOT) بتحويل ملكية أصول المشروع إلى الحكومة كما هو متفق عليه في العقد، ودون أي مقابل يدفع من قبل الحكومة.

وشهد العالم في العقود الأربعة الأخيرة اتجاها متصاعدا لاستخدام نظام نحو "BOT" كآلية تمويل تعاقدية مكنت الحكومات حول العالم من مواجهة العجز المالي.

وفي الثقافة الجزائرية فإن هذا النظام (البناء والتشغيل والنقل (BOT) مطابق تماما مع صيغ الاستثمار الإسلامي من خلال الصيغ الوقفية في الاستثمار مثل الاستصناع والإجارة وغيرها.

إن نظام البناء والتشغيل والنقل (BOT) أصبح بديلاً للتمويل عن طريق الميزانية العامة، أو من خلال القروض الخارجية والمعونات أو التمويل المجمع عن طريق البنوك وذلك لدوره الحيوي في إيجاد مشروعات البنية الأساسية والتنمية، وقد أمكن من خلال هذا العقد التغلب على العقبات التي تواجه الدول في توفير البنية الأساسية³⁶.

الفرع الثاني: الشراكة الجزائرية الصينية في إطار التعاون شمال جنوب

تشكل العلاقات الجزائرية - الصينية نموذجا جيداً للجزائر ثوابت متجذرة في

³⁶ عبد الوهاب بوكروح، الرئيسية 5، اقتصاد و أعمال، 5 تأكيدا لانفراد " الجزائر اليوم: ميناء شرشال بشراكة جزائرية صينية بطريقة BOT. consulté le : 07/04/2017 <http://aljazairalyoum.com>

سياستها الخارجية متمثلة في احترام الوحدة والسيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (والعكس صحيح)، السلم والأمن الدوليين، التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن وخاصة الاستثمار المبني على كسب التجربة والتكنولوجيا ودعم المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية للبنية التحتية من أجل التنمية المستدامة.

أثبتت الصين للجزائر بأنها في مستوى هذا التوجه والهدف والمسعى الإستراتيجي في معظم المجالات والمشاريع الاقتصادية المبرمجة (البناء والتعمير، السدود والمياه، الفلاحة والري، الطرقات والسكك الحديدية، اكتساب التكنولوجيا في مجال تكرير البترول مثل ما هو منجز بأدرار، وصفقات أخرى مع الصين تمت (أكتوبر 2016) لبناء مصانع تكرير البترول في مناطق متعددة بالجزائر.

فالتعاون البناء والدعم الصيني الهادف أوصل بالعلاقات الجزائرية – الصينية إلى المستوى الإستراتيجي (2014)، حيث أثبت الصينيون للجزائر أنهم كانوا في مستوى المقاييس والكفاءة العالية لإنجاز المشاريع.

العلاقات الاقتصادية الجزائرية - الصينية وصلت إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 2015 وإذا سارت على نفس الوتيرة يمكن أن تصل إلى أكثر من 15 مليار دولار في السنوات القليلة القادمة خاصة في مجال الاستثمار الصيني بالجزائر، و في إطار البرنامج المكثف للجزائر للبحث عن اقتصاد بديل للنفط، يعتمد على الاستثمار وكسب التكنولوجيا أظهرت الصين في أعلى هرم السلطة استعدادها للتجاوب مع هذا التوجه.

يمكن للصين تجسيد هذا الهدف إذا كثفت من استثماراتها بالجزائر في الفلاحة، الصناعة والسياحة. توجه الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة يعطي أولوية قصوى للبحث عن اقتصاد بديل للنفط، خاصة منذ (2013) انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، فميناء شرشال بولاية تيبازة (شمال غرب الجزائر العاصمة) باستثمار أكثر من 3 مليار دولار بشراكة صينية جزائرية يمكن أن يشكل نموذج أمثل لضمان تضاعف العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية، و الميناء جد هام للبلدين بحكم أنه سيصبح من أكبر الموانئ العربية والإفريقية للتصدير والاستيراد.

وصلت العلاقات الجزائرية الصينية إلى المستوى الإستراتيجي لها خلفياتها التاريخية ومرجعياتها السياسية، فلقد كانت الصين دعما للجزائر أثناء حرب

التحرير الجزائرية (1954-1962) ضد الإستعمار الفرنسي المدعوم من طرف الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي. في نفس الفترة كانت الصين مستهدفة كذلك من طرف المعسكر الرأسمالي من خلال حصار السواحل.³⁷

تم إطلاق الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في 2013 و الذي يتشكل من شبكة من هياكل النقل البري و البحري و سكك الحديدية، و خطوط أنابيب النفط و الغاز و الاتصالات بشراكة مع 65 دولة و مازالت المفاوضات جارية مع شركاء آخرين ليصل عددهم إلى 80 دولة، و هدف المشروع هو تأمين المواصلات للصين سواءا لصادراتها أو وارداتها من المحروقات و الموارد الأخرى الضرورية لشعبها و اقتصادها، أي تأمين مخزونها من هذه المواد الأساسية، كما تحت الصين شركائها على تطوير هياكل النقل بأنفسهم و في هذا المجال تقدم لهم قروض منخفضة الفائدة 2% حتى 3% من البنك الآسيوي و حتى من صندوق طريق الحرير الذي أنشأته و المدعم ب 40 حتى 50 مليار دولار.³⁸

أحد شعارات طريق الحرير هو " رابح رابح" إلا أن هناك معوقات و عقبات تخشاها الصين مثل عدم سداد ديون الشركاء و المناطق غير الآمنة بسبب الإرهاب أو احتمالية دخول الصين في حرب ضد الولايات المتحدة، و رغم هذه المخاطر تبقى الصين رافعة التحدي بمشروعها المزمع الانتهاء من تنفيذه في 2049 لتثبت للعالم مصداقية نموذجها في الحكم متحدية النموذج الأوروبي الذي مازال يعارض النظام الصيني.³⁹

أما فيما يتعلق بالشراكة الجزائرية الصينية حول تنفيذ مشروع طريق الحرير فقد تم التوقيع عل اتفاق المفاهمة بين الصين و الجزائر " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري و البحري " في بكين 2018، و قامت الجزائر بالمصادقة على هذا الاتفاق في 2019، و تؤكد الصين أن العلاقات مع الجزائر تعرف تحولا في التعاون في المجال الصحي، الأمني و الاقتصادي و تبحث اليوم مع نظيرتها الجزائر للوصول إلى التكامل الاقتصادي حتى يصل التعاون إلى أعلى

³⁷ إسماعيل الدبش، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية، دراسة حالة العلاقات الجزائرية - الصينية، يومية الشعب، الإثنين 05 ديسمبر 2016. <http://www.ech-chaab.com> تاريخ الاطلاع: 202/12/28

³⁸ La diplomatie économique de la Chine : rival systémique, partenaire stratégique, conférence, Bibliothèque publique d'information, 15/11/2021. Consulté le 22/12/2021. <https://www.franceculture.fr/conferences/bibliotheque-publique-dinformation/la-diplomatie-economique-de-la-chine-rival-systemique-partenaire-strategique>

³⁹ Emmanuel Lincot, Les Enjeux stratégiques des routes de la soie, entrtien réalisé par Alaxandre Cornet , IRIS, Asia Focus, Mai 2018. www.iris-france.org consulté 26/12/2021

الفصل الثالث: القانون الدولي الدبلوماسي و القنصلي

تحرص الدول كجهات فاعلة في المجتمع الدولي على التوفيق و التنسيق في علاقاتها الدولية منذ عدة قرون، و من أجل تحقيق تلك الأهداف تم وضع عدة آليات عن طريق خلق مؤسسات دولية و من بينها منظمة الأمم المتحدة التي كرس ميثاقها في المادة الأولى أهم الأهداف:

- المحافظة على السلم و الأمن الدوليين، تنمية علاقات ودية بين الدول، تحقيق التعاون الدولي و أن تكون المنظمة مركز للتنسيق بين جهود الدول لتحقيق مقاصد المنظمة.

عند تحليل محتوى المادة الأولى من الميثاق نفهم أن المنظمة تسعى إلى هدفين أساسيين، الأول يتعلق بالحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، و الثاني ترقية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و قد تم إبرام كل من اتفاقية فيينا 1961 حول العلاقات الدبلوماسية و اتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية لتحقيق نفس الأهداف.

و عليه، نخصص المبحث الأول من هذا الفصل إلى إنشاء العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، ثم نتطرق إلى أهمية العلاقات الدبلوماسية و القنصلية في المبحث الثاني، لنختم بالدبلوماسية الجزائرية في ظل تحديات القرن XXI.

المبحث الأول: إنشاء العلاقات الدبلوماسية و القنصلية

تقيم الدول علاقات دبلوماسية وفقا للمصالح المشتركة فيما بينهم، كما يمكن لهم قطعها بكل حرية في أي وقت تصبح الظروف التي تم إنشاؤها غير صالحة للمحافظة عليها، و قد نصت المادة (2) من اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية (1961) على ما يلي:

" تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول و توفد البعثات الدبلوماسية الدائمة بناء على الاتفاق المتبادل بينهما" و جاءت هذه المادة لتضع حد للخلافات حول السيادة و الاختصاص لكل دولة، كما تم إبرام اتفاقية فيينا لتنظيم العلاقات القنصلية في 1963 و

⁴⁰ Relation algéro-chinoise : Un partenariat stratégique global et ambitieux, APS, 20 Décembre 2020
www.aps.dz consulté le 20/12/2021

التي دخلت حيز النفاذ في 1967، و منه نعالج في المطلب الأول وظائف البعثات الدبلوماسية و القنصلية، ثم نعرض في المطلب الثاني إلى النظام القانوني المطبق على البعثات و الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين.

المطلب الأول: وظائف البعثات الدبلوماسية و القنصليات

تتولى البعثة الدبلوماسية المؤلفة من رئيسها و بقية أعضائها عددا من الوظائف و المهام المرتبطة بممارسة اختصاصاتها، و التي تتطلب بالمقابل إلتزام باحترام عددا من الواجبات محددة عادة في التشريعات الوطنية، و لكن بما لا يخالف الأعراف الدولية و نصوص اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية (1961).⁴¹

- تختلف وظائف البعثات الدبلوماسية المحددة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 عن وظائف البعثات القنصلية المحددة في اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963، رغم أن الأولى يمكنها أن تؤدي مهام البعثة الثانية كما نصت على ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

الفرع الأول: مهام و واجبات البعثة الدبلوماسية

فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية، تمثل الدول بالنسبة للدول الأخرى عن طريق السفارات أو البعثات الدبلوماسية، فهذه الوظائف لها طابع سياسي و دورها هو تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها و حماية مصالح الدولة المعتمدة و مصالح رعاياها (المادة 3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961) تبين كل وظائف البعثات الدبلوماسية حيث تنص:

أولاً: أعمال البعثة الدبلوماسية

- 1- تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها
- 2- حماية مصالح الدولة المعتمدة و كذلك مصالح رعاياها لدى الدولة المعتمد لديها في الحدود المقررة في القانون الدولي
- 3- التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها
- 4- التعرف بكل الوسائل المشروعة على ظروف و تطور الأحداث في الدولة المعتمد لديها و كتابة التقارير عن ذلك لحكومة الدولة المعتمدة

⁴¹ ماهر ملندي، ماجد الحموي، القانون الدولي العام، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 119.

5- تهيئة علاقات الصداقة و تنمية العلاقات الاقتصادية و الثقافية و العلمية بين الدولة المعتمدة و الدولة المعتمد لديها

6- لا يفسر أي نص من نصوص هذه الاتفاقية بأنه يمنع البعثة الدبلوماسية من مباشرة الأعمال القنصلية".⁴²

ثانيا: مدة البعثة الدبلوماسية

فهي تخضع لإرادة الدول طبقا للمهمات المخولة لرؤساء البعثات كأن:

1- يتم استدعاء رئيس البعثة من طرف الحكومة التي يمثلها لتحويله أو طرده أو وقف أو قطع العلاقات الدبلوماسية.

2- طرد الدولة المعتمد لديها العاملين بالسفارة بعد التصريح بأنه شخص غير مرغوب فيه نتيجة التعسف في استخدام المزايا، سلوكه غير الشرعي أو غير محبوب أو ليس له أهمية، و عادة ما تقابل هذه الإجراءات بالمعاملة بالمثل من طرف الدولة المعتمدة و لا تؤدي بالضرورة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.

3 - قطع و تعليق العلاقات الدبلوماسية، فغالبا ما تتم بالإرادة المنفردة من إحدى الدول المعنية، و في حالة الحرب، فقطع العلاقات هو تصرف خطير لا يتم اللجوء إليه إلا في الحالة الأخيرة عندما تستنفذ كل وسائل حل النزاع دون جدوى، و قد يكون قطع العلاقات إجراء جماعي ضد دولة معينة لحملها تنفيذ الالتزامات الدولية دون أن ننسى أن النزاع المسلح هو في حد ذاته يقطع العلاقات الدولية، و بوجود أشخاص جديدة في القانون الدولي مثل المنظمات الدولية، التي لها حق التفويض الفعلي و السلبي، وكلت الدول هذه المنظمات مكانها حيث يوجد ممثلين للدول لدى المنظمات و العكس صحيح.

ثالثا: نتائج انتهاء المهمة الدبلوماسية

تنص المادة 39 من اتفاقية فيينا 1961 على ضرورة استمرار الحصانات و الامتيازات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي إلى غاية مغادرته أراضي الدولة المعتمد لديها أو بعد انقضاء فترة معينة لانقضاء أموره. و قد فصلت المادة 45 في الوضع القانوني لمباني البعثة و ممتلكاتها و وثائقها، من ضرورة احترام الدولة المعتمد لديها المبنى و الأموال و محفوظاتها، كما يجوز للدولة المعتمدة ان تعهد بحراسة المبنى حتى في حالة قيام حرب و

⁴² CONVENTION DE VIENNE SUR LES RELATIONS DIPLOMATIQUES, Faite à Vienne le 18 avril 1961. Entrée en vigueur le 24 avril 1964. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 500, p.

95. https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/french/conventions/9_1_1961.pdf consulté le: 30/12/2021

قطع العلاقات الدبلوماسية، و ان تعهد بحماية مصالحها و مصالح رعاياها إلى دولة
ثالثة.⁴³

رابعاً: واجبات البعثة الدبلوماسية

حددت المادة 41 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واجبات البعثة الدبلوماسية مثل احترام قوانين أنظمة الدولة المضيفة، و حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، و عدم استخدام مبنى البعثة بما يتنافى و وظائفها الرسمية و أخيراً حصر الاتصال بوزارة الخارجية للدولة المضيفة.⁴⁴

الفرع الثاني: أعمال و واجبات البعثة القنصلية

تنص المادة (2) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963 بما يلي :

- 1- تنشأ العلاقات القنصلية بين الدول بناء على اتفاقها المتبادل.
 - 2- الاتفاق على إنشاء علاقات دبلوماسية بين دولتين، يتضمن الموافقة على إنشاء علاقات قنصلية ، ما لم ينص على خلاف ذلك.
 - 3- قطع العلاقات الدبلوماسية لا يترتب عليه تلقائياً قطع العلاقات القنصلية.
- أما المادة (3) تنص على ممارسة الأعمال القنصلية:
- تمارس الأعمال القنصلية بمعرفة بعثات قنصلية: ويمكن أيضاً ممارسته بواسطة بعثات دبلوماسية تطبيقاً لأحكام هذه الاتفاقية⁴⁵.

أولاً: وظائف و واجبات البعثة القنصلية

تمارس الوظائف القنصلية من طرف مناصب قنصلية بواسطة أعوانهم، كما يمكن أن تمارس من طرف البعثات الدبلوماسية حسب المادة 70 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي تلزم ضرورة إخطار المسؤولين لدى الدولة المعتمد لديها بأسماء القائمين بالأعمال القنصلية⁴⁶، رغم أن الوظائف القنصلية لها طابع إداري و يظهر أن هناك تداخل بين الوظيفتين طبقاً للقانون الدبلوماسي و القنصلي، و قد حددت المادة 5 من اتفاقية فيينا 1963 حول العلاقات القنصلية 13 وظيفة نلخصها في ما يلي:

1- في مجال العلاقات التجارية، الاقتصادية، الثقافية و العلمية: حماية مصالح الدولة

⁴³ ماهر ملندي، ماجد الحموي، مرجع سابق، ص 138.

⁴⁴ المرجع نفسه، ص 126.

⁴⁵ Convention de Vienne sur les relations consulaires , Vienne é' Avril 1963, Nations Unies, *Recueil des Traités* , vol. 596, p. 261.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=III-6&chapter=3&clang= fr

⁴⁶ ماهر ملندي، ماجد الحموي، مرجع سابق، ص 144.

المعتمدة و رعاياها و تنمية علاقات الصداقة بين الدولتين عن طريق إرسال تقارير.

2- في مجال الصلاحيات ذات الطابع الإداري: توزيع جوازات السفر و التأشيرات و ممارسة وظائف ضابط الحالة المدنية و القيام ببعض التصرفات القضائية.

3- حماية الرعايا: تقديم المساعدات و الدعم لهؤلاء، السهر على مصالحهم و حماية القاصرين و العاطلين و ضمان تمثيل الرعايا أمام المحاكم في إقامتهم.

4- من زاوية العلاقات البحرية: القيام بمراقبة و التحقيق في البواخر و حتى في الطائرات و مستخدميهم و التحقق من ملفات بالطائرة و إجراءات أخرى و لا يجوز منعهم من القيام بالمهام السابق ذكرها على أساس أنها مخالفة للتنظيمات الجارية في الدولة المعتمد لديها.⁴⁷

أما الواجبات للبعثة القنصلية، فقد حددت في المواد 55، 56، 57 و نصوص أخرى من الاتفاقية، و هي تشبه واجبات البعثات الدبلوماسية.

ثانيا: انتهاء مهمة البعثات القنصلية

فقد يكون إنهاء الوظائف بإرادة جماعية، أو من الدولة المعتمدة أو الدولة المعتمد لديها، و أحيانا يتم استدعاء القنصل لتعيينه في منصب آخر، و قد تسحب الدولة المظيفة الإجازة القنصلية عندما ترفض حضور القنصل فوق إقليمها، و نظرا للطابع الإداري للعلاقات القنصلية فقد تقطع العلاقات الدبلوماسية بين بلدين دون قطع العلاقات القنصلية، و قد نظمت المادة 26 و المادة 27 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963 بأن تمنح الدولة المضيفة حتى في حالة الحرب و قطع العلاقات الوقت اللازم و التسهيلات الضرورية لمغادرة الدولة المضيفة بعد الانتهاء من مهامهم، و على الدولة المضيفة احترام المبنيو حماية مصالح و أموال مبني القنصلية.⁴⁸

المطلب الثاني: النظام القانوني المطبق على البعثات و الموظفين

الدبلوماسيين و القنصليين

رغم اختلاف وظائفهم، فالنظام القانوني لمهمتهم و شروطهم القانونية الشخصية تقربهم من بعضهم البعض، ففي بداية القرن كانت المزايا و الحصانات مرفوضة من طرف الفقه و تطبيقات الدول حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث صممت الدول الرأسمالية على التعامل و الأخذ بها عندما لاحظت أن ممثليها يحتاجون إلى نوع من الحماية الخاصة، لكن

⁴⁷ ماهر ملندي، ماجد الحموي، مرجع سابق، ص 149 ، 150.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 156.

تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجعلهم في موقف حرج، فجاءت اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لتحسن الموقف و أصبحت القنصليات في نفس المستوى مع البعثات الدبلوماسية.

نجد المزايا و الحصانة أساسهم في كون رئيس البعثة الدبلوماسية لبد أن يحمي مصالح الدولة الموكل عنها بكل حرية، و بما أنه يفتقد إلى قوة قسرية، فالعرف يمنحه مزايا و حصانات تحفظ له استقلال شخصه، ممتلكاته و عدم المساس بكرامة الدولة التي يمثلها، و هو ما تم تكريسه في اتفاقية فيين 1961 و 1963 حيث منحت طابع تعاقدى للالتزامات المتبادلة بين الدول و الأشخاص الذين يمارسون وظيفتهم.

الفرع الأول: مزايا و حصانات البعثات الدبلوماسية و القنصلية

& - تتمثل هذه المزايا و الحصانات فيما يلي:

أولاً: حرمة مباني البعثة الدبلوماسية

تتمتع مباني البعثة بالحرمة و لا يجوز لممثلي حكومة الدولة المعتمد لديها الدخول إلى المبنى إلا بعد موافقة رئيس البعثة الدبلوماسية، كما تلتزم الدولة المعتمد لديها بصيانة أمن البعثة و اتخاذ الوسائل اللازمة لمنع اقتحام المبنى أو الإضرار به، و يحظر التفتيش أو الحجز أو الاستيلاء على المبنى و كل ما يحويه، و مثال لانتهاك حرمة مبنى البعثة الدبلوماسية، ما حدث في إيران 1979 عندما تم احتلال مبنى السفارة الأمريكية بطهران و اندلعت الأزمة إلى غاية تدخل الجزائر و الإفراج عن الرهائن الأمريكيين، و نفس الشيء بالنسبة لمبنى القنصلية حيث يتمتع بنفس الحرمة و هو ما جاء في المادة 33 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963.

ثانياً: حرمة الأرشيف و المراسلات

إن حرمة الأرشيف و المراسلات البريدية و التيليغرافية ضرورة لتأدية مهام البعثة و إلا لا معنى للسفارات و التي قد تصبح مجرد بعثات تمثيلية لولا هذه الحرمة التي كرسها المادة 27 من اتفاقية فيينا (1961) و المادة 24 بالنسبة لحرمة الأرشيف، و قد اعتبر هذا المبدأ من نظر الفقه و التطبيق الدبلوماسي بأنها قاعدة من قواعد القانون الدولي في مجال الأرشيف و المراسلات القنصلية، فقد اتفقت كل الدول على حرمة كل الوثائق و المراسلات أين ما وجدت و في أي وقت كانت، أما المراسلات الرسمية فقد خصت المادة 33 الفقرة 2 من اتفاقية (1963) بحرمة المراسلات الرسمية على مستوى السفارات أو القنصليات، كما تؤكد المادة 27 على حرمة الحقيبة الدبلوماسية و كيفية تنقل هذه الحقيبة.

ثالثا: تسهيلات مختلفة

يعترف القانون الدولي ببعض التسهيلات للبعثات الدبلوماسية و القنصلية و التي تختص بتنوعها و كثرتها، فمن جهتها تمنح الدولة المعتد لديها كل التسهيلات للبعثات الدبلوماسية و القنصلية (المادة 25 - 27) منها حرية التنقل في كل الأماكن ما عدا المناطق الإستراتيجية.

رابعا: الإعفاء الضريبي و الجمركي

تعفي التشريعات الوطنية البعثات الدبلوماسية و القنصلية من الضرائب فقد نصت المادة 23 من الاتفاقية على الإعفاء الضريبي و كل الرسوم الوطنية، الجهوية و البلدية و لكن تلتزم البعثات بدفع ثمن الخدمات الخاصة المقدمة لها مثل توزيع المياه، الإنارة و نظافة الحي و غيرها من الخدمات المقدمة، كما تعفى البعثات من دفع الرسوم الجمركية للمواد المستوردة و لكن في حدود ما تسمح به التشريعات و التنظيمات الداخلية للدولة المعتمد لديها .⁴⁹

الفرع الثاني: مزايا و حصانات الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين

نعني بالمزايا و الحصانات الموظفين الدبلوماسيين و القنصليين تلك التي تتعلق بأشخاصهم، فلا يجوز المساس بهم و لا متابعتهم قضائيا و حتى إعفائهم من بعض الرسوم و الضرائب الخاصة بهم.

أولا: الحصانة الشخصية

يتمتع الدبلوماسيون و القنصليين بحصانة لأشخاصهم تعتبر ذات أهمية بالغة لتأدية مهامهم و تندرج عدة حصانات منها الحصانة القضائية مدنية كانت أم جنائية و الإعفاء التام من الحقوق الجمركية، و قد نصت المادة 29 الفقرة 1 من اتفاقية 1961 على ما يلي: "شخص الممثل الدبلوماسي حرمة"، يضمن القانون الدولي حماية الموظفين القنصليين من طرف

⁴⁹ Diane NGALULA TSHIBAMBA Importance des relations diplomatiques et consulaires dans le renforcement des relations internationales, Université de Kinshasa - Gradué 2007.

https://www.memoireonline.com/03/13/7080/m_Importance-des-relations-diplomatiques-et-consulaires-dans-le-renforcement-des-relations-internation16.html

consulté le : 30/12/2021

الدولة المعتمد لديها و يلزمها بمعاملة هؤلاء الموظفين بكل احترام و اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع المساس بشخصهم، حريتهم و كرامتهم.

تعني حرمة الموظفين الدبلوماسيين و القنصلين عدم القبض عليهم أو إيداعهم في الحبس المؤقت في حالة ارتكاب جريمة خطيرة بناء على قرار صادر من السلطة القضائية المختصة طبقاً للمادة 41 الفقرة 2.

ثانياً: الحصانة القضائية

نصت المادة 31 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على الحصانة الجنائية، المدنية و الإدارية و قد توسعت في 1961 لتشمل المسائل الاجتماعية و التجارية، و إذا كانت الحصانة الجنائية مطلقة فلا يعني هذا عدم المعاقبة على الجريمة المرتكبة بمجرد أن تتخلى الدول المعتمدة عن الحصانة أمام المحاكم، و في المقابل إذا كانت الحصانة القضائية المدنية مقبولة من طرف تطبيقات الدول و الاجتهاد القضائي، تعاني الحصانة الجنائية من بعض الحدود المنصوص عليها في المادة 31 .

كما تنص المادة 43 الفقرة 1 من اتفاقية فيينا 1963 عدم مقاضاة الموظفين و العمال بالقنصليات من طرف سلطات الجهات القضائية و الإدارية للدولة المظيفة بسبب الأعمال الواقعة في إطار ممارسة الوظيفة القنصلية، أما الفقرة 2 من نفس المادة تحوي تحفظ حول عدم تطبيق المبدأ في حالة الدعوى المدنية، و في حالة التخلي صراحة من الدولة المعتمدة، ترفع الحصانة عن القنصلين مثل الدبلوماسيين.

ثالثاً: المزايا الضريبية و الجمركية

يعفى الموظفين الدبلوماسيين من دفع الضريبة على المنقولات و لكن ملزمون بدفع الضرائب الحقيقية، تخضع الإعفاءات إلى مبدأ المعاملة بالمثل، تمنح اتفاقية فيينا 1961 الإعفاء للأشياء المخصصة للاستعمال الشخصي للموظف الدبلوماسي دون الإخلال بالنصوص التشريعية و التنظيمية و للدولة المعتمد لديها منع بعض المواد مثل المشروبات الكحولية.

و بالرغم من كون إتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية قد أعفت الموظفين و العمال بالقنصليات من كل الرسوم و الضرائب بالنسبة لأشخاصهم و عائلاتهم، إلا أن هناك استثناءات تخص حقوق التسجيل و الطوابع.⁵⁰

⁵⁰ Diane NGALULA TSHIBAMBA , Op-cit.

المبحث الثاني: أهمية العلاقات الدبلوماسية و القنصلية

تضمن ميثاق الأمم المتحدة عدة مبادئ كلها تهدف إلى الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار التعاون الدولي، و قد منح الميثاق سلطات لأجهزة الأمم المتحدة و وسائل لتحقيق هذه الأهداف و في نفس السياق تم إبرام اتفاقيات تنظم العلاقات الدبلوماسية و القنصلية بين الدول، و تختلف هذه العلاقات حسب حالة السلم و الأمن بين هذه الدول و درجة التوتر السائدة في العلاقات الدولية، و عليه نعالج في المطلب الأول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية وقت السلم، ثم نخصص المطلب الثاني لهذه العلاقات وقت الحرب.

المطلب الأول: أهمية العلاقات الدبلوماسية و القنصلية وقت السلم

تظهر أهمية العلاقات الدبلوماسية و القنصلية وقت السلم، عندما تصبح البعثات الدبلوماسية تنشط في إطار ممارسة وظيفتها التي تخدم السلم.

أولاً: الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين

تنشط الدبلوماسية أحيانا كممثل للسلطة السياسية بدور فعال، أحيانا يكون هذا الممثل مفاوض يقوم بدور المخترع، و في هذا الإطار تصبح الدبلوماسية عمل من الدرجة الأولى في التحكم في فن السلام، فالدبلوماسية تمنع اللجوء إلى الاستخدام المباشر للقوة المسلحة، بل العكس فهي تظهر أن استخدام القوة المسلحة لا يكون إلا كحل أخير بعد ما تفشل الوسائل الأخرى لفض النزاعات، و لهذا السبب بمجرد ما تعلن أي دولة أنها في حالة حرب مع دولة ما، تنقطع مباشرة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

ثانياً: الدبلوماسية الوقائية

يمكن اعتبار أن الدبلوماسية هي فن إدارة العلاقات الدولية بوسائل سلمية تهدف بصفة دائمة إلى إقامة اتفاقات للحفاظ على السلم العالمي، و منه يمكن اعتبار أن هناك شكل من الدبلوماسية تساهم بصفة كبيرة في الحفاظ على السلم، و هي الدبلوماسية الوقائية، و لبد من الإشارة أن الأمم المتحدة هي التي جمعت بين المفهومين " الوقاية و الدبلوماسية ".

يمكن تعريف الدبلوماسية الوقائية بأنها فن التفاوض السياسي يهدف على تسوية النزاعات سلمياً، و قد تم تعزيز هذا المفهوم في عهد الأمين العام للأمم المتحدة " Pérez de Cuellar " في 1980 الذي قدم مفهوم جديد للدبلوماسية عن طريق الوقاية بواسطة مراقبة من القنصل للمناطق الحساسة أو ذات مستوى مرتفع من المخاطر.

ثالثاً: أهداف الدبلوماسية الوقائية

في بداية القرن العشرين، تعرف الدبلوماسية الوقائية على أساس أنها استعمال و برضا الجهات المعنية لمجموعة من الإجراءات الدبلوماسية و العملية تهدف إلى الإدارة السلمية للنزاعات بواسطة ثلاث مراحل متداخلة في بعضها البعض:

- 1 - الكشف عن إشارات لنزاع سيندلع بصفة عنيفة
 - 2 - المفاوضة حول إدارة سلمية للخلافات و المعارضات
 - 3 - و استقرار العلاقات الاجتماعية لتدعيم السلم.
- لكن من المؤسف أنه خلال العشرينيات الأخيرة للقرن العشرين أصبح الخطاب لا يتعلق إطلاقاً بالدبلوماسية الوقائية بل على العكس أصبح يدعو إلى نفيها، بالرغم أنه عند مواجهة نزاعات هامة ما زال المصطلح يذكر، فلم تعد الوقاية سياسية تتطور بالطرق الدبلوماسية، و لمنع العدو من خوض الحرب، لبد من خوض الحرب الوقائية أو الاستباقية كما حدث في أفغانستان (2001) تحت غطاء شرعي، ثم العراق (2003) بدون غطاء شرعي، و رغم هذا المفهوم تبقى الدبلوماسية الوسيلة المفضلة لفرض منطق العقل على منطق القوة في العلاقات الدولية.⁵¹

المطلب الثاني: أهمية العلاقات الدبلوماسية و القنصلية وقت الحرب

منذ القرن التاسع عشر عرفت البشرية حربين عالميتين أخلتا بالنظام ما بين الدول و الأمن الدوليين إلا أنه حدث تطور هام في العلاقات الدولية عن طريق خلق بعض المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة التي تساهم في حل النزاعات بالطرق السلمية كما نصت على ذلك ديباجة ميثاق المنظمة، كما يحرص أعضائها على أن تكون التسوية بالطرق السلمية و منها أصبحت الحرب عمل غير مشروع لأنها تخالف كل مبادئ و أهداف الأمم المتحدة.

نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على إجراءات حل النزاعات بالطرق السلمية و هي الإجراءات الدبلوماسية لتسوية النزاعات بين الدول وقت الحرب و المتمثلة في المفاوضة، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق و المصالحة و هي إجراءات مؤسساتية فعالة لتسوية النزاعات الدولية، و إجراءات أخرى مثل التحكيم و التسوية القضائية أو عن طريق منظمات دولية إقليمية أو عالمية كجهات فاعلة في العلاقات الدولية.⁵²

المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة:

⁵¹ Diane NGALULA TSHIBAMBA , Op-cit.

⁵² ماهر ملندي، ماجد الحموي، مرجع سابق، ص 83.

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتزموا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

أولاً: المفاوضة

تعرف المفاوضة في مصطلحات القانون الدولي بأنها " **مناقشة تهدف للوصول إلى اتفاق** "

إجراء بسيط غالباً ما يلجأ إليه أطراف النزاع لفض خلافاتهم، إلا أنه يصبح مستحيلاً في حالة انعدام علاقات دبلوماسية بين أطراف النزاع مما يستوجب تدخل طرف ثالث، و هي تتم عادة في السر إلى غاية الوصول إلى اتفاق ليتم التصريح به على شكل إعلان أو اتفاق يكتسي بعد ذلك طابع الإلزام، و تقريباً معظم الاتفاقيات الدولية تتضمن بندا ينص على اعتماد إجراء المفاوضة أو وسائل أخرى سلمية عند وجود خلاف أو نزاع حول تطبيق أو تفسير المعاهدة.⁵³

كما تختص بالطابع الإرادي، السرية، ثنائية أو متعددة الأطراف، غير رسمية، فأطراف المفاوضة لهم الحرية في وضع قواعد التفاوض.

ثانياً: المساعي الحميدة

تسمح لطرف ثالث الذي يمكن أن يكون الأمين العام لمنظمة دولية أو وزير خارجية دولة ليست طرف في النزاع، أن يتدخل لتشجيع المناقشة بين أطراف النزاع، و لا تهدف إلى اقتراح الحلول إلى أطراف النزاع بل للعودة إلى طاولة المفاوضات و هو ما نصت عليه المادة (6) من اتفاقية لاهاي بتاريخ (1907/10/18):

" تعتبر المساعي الحميدة و الوساطة التي تتم بطلب من أطراف النزاع أو بمبادرة من القوى الأجنبية الخارجة عن النزاع، تكتسي حصرياً طابع النصيحة و ليس لها أي قوة ملزمة".

- من المساعي الحميدة ما قامت به لجنة عربية برئاسة الجزائري "الأخضر الإبراهيمي" مندوباً عن جامعة الدول العربية لوقف الحرب في لبنان ضد المخيمات الفلسطينية و لإنهاء الحرب الأهلية التي اندلعت في (1975) و انتهت بموجب اتفاق الطائف في (1989).

⁵³ عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 421.

ثالثا: الوساطة

هي شكل من التسوية السياسية للنزاعات الدولية بتدخل قوة ثالثة لا تهدف إلى إقناع أطراف النزاع للتفاهم (مثل المساعي الحميدة) ولكن تقترح عليهم حلا لنزاعهم.

يمكن لأحد أطراف النزاع اقتراح وساطة و قد تكون من مبادرة الوسيط لوحده، و كما بينته اتفاقية لاهاي السابق ذكرها " يتمثل دور الوسيط في التوفيق بين مطالب المعارضة وتهدة الاستياء الذي قد ينتج بين الدول المتنازعة "، كما له أن يقترح على أطراف النزاع حلا يمكن لهم إبداء آرائهم حوله و هو ما يميز الوساطة عن المساعي الحميدة.

يتوقف نجاح الوساطة على شخصية الوسيط، على قوته، قيمته، خبرته و على ثقة أطراف النزاع به و مدى تأثيره على المتنازعان و إمكانية الضغط عليهما، كما أنه لا يبحث عن صاحب الحق من غيره، بل يسعى بكل ما يملك من قدرات إلى اقتراح حل و التأثير على أطراف النزاع للقبول به و مثال ذلك:

- الوساطة الجزائرية بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية حول الرهائن الأمريكيين في إيران في (1981) حيث تدخلت الدولة الجزائرية لتتم عملية الإفراج في الجزائر بنجاح.

رابعا: التحقيق الدولي

التحقيق في القانون الدولي يأخذ معنى الإجراء الذي يهدف إلى إثبات مادية الوقائع مصدر النزاع الدولي بهدف تسهيل حله عن طريق عرض النزاع للفحص بعيدا عن عاطفة المتنازعين. تتشكل لجنة التحقيق من أطراف النزاع(عادة تتشكل من خمسة أعضاء ينتخبون خامسا من جهة محايدة) بكل حرية إلا إذا تم النص على لجنة دائمة في الاتفاقيات الدولية، و تصدر اللجنة تقرير غير ملزم، و قد تم استخدام هذا الإجراء في عدة حوادث بحرية مثل قضية "Red Crusader" في (1962) بين الدانمرك و بريطانيا.

و قد يكون التحقيق بواسطة قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي مثل:- لجنة "Mehlis" حول اغتيال الوزير الأول اللبناني " رفيق الحريري".

خامسا: المصالحة أو التوفيق

يتدخل جهاز غير قضائي فيعرض النزاع على لجنة تتمتع بثقة أطراف النزاع، فالمصالحة التي ظهرت عقب نهاية الحرب العالمية الأولى تقتضي موافقة و تعاون الدول المعنية، و على عكس التحكيم الدولي، الحل المقترح من طرف لجنة المصالحة

يكون دائما إختياري.

تتضمن بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية "Montego Bay" لقانون البحار (1982) مسبقا وجود لجنة المصالحة، كما تنص المادة 66 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969) على أن إجراء المصالحة هو إجراءات من القانون العام للنزاعات المتعلقة بالبطلان، الإنهاء أو وقف تطبيق المعاهدات الدولية.

تتشكل لجنة المصالحة من (03 أو 05) أعضاء معينين من أطراف النزاع، و مادام تقرير اللجنة غير إلزامي، فهنا تبرز الصفة السياسية للجان المصالحة، كما أن التوفيق أو المصالحة تمهد الطريق لإجراء قانوني آخر و هو التحكيم.⁵⁴

سادسا: التسوية القضائية للنزاعات الدولية : هناك من يصنف التحكيم الدولي و المحاكم الدولية ضمن التسوية القضائية، و هناك من يخرج التحكيم عن هذا الصنف باعتبار أن هيئة التحكيم جهاز غير دائم عكس المحاكم الدولية التي تتصف بالديمومة مثل محكمة العدل الدولية و المحكمة الدولية لقانون البحار، و مهما يكن فبالنسبة للتحكيم الدولي و المحاكم الدولية فإن الاختصاص فيها إختياري بالنسبة لأطراف النزاع إلا إذا تضمنت الاتفاقية محل النزاع بندا حول ضرورة اللجوء إلى التحكيم أو محكمة دولية يصبح اختصاص الهيئة إجباري.

سابعا: التسوية عن طريق المنظمات الدولية الإقليمية و العالمية

تختص المنظمات الدولية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية و غيرها من المنظمات الدولية الإقليمية في حل النزاعات وقت الحرب، كما تختص منظمة الأمم المتحدة في النظر في أي نزاع دولي و في أي وقت تراه ضروريا بهدف تسويته وفق ما منحه ميثاق المنظمة لأجهزتها السياسية المختصة و هما مجلس الأمن و الجمعية العامة و فق الفصل السادس و السابع من الميثاق.⁵⁵

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في ظل تحديات القرن الواحد و العشرون

أثبتت الجزائر قوتها المحورية للاستقرار في منطقة شمال أفريقيا والساحل في ظل تحديات القرن XXI وهذا باعتراف دولي نظير الانجازات التاريخية التي حققتها دبلوماسية الجزائر لإنهاء الأزمة في دولة مالي عبر اتفاق السلم والمصالحة وتأمين التغيير الديمقراطي في تونس ومرافقة العملية السياسية في ليبيا ودعم القضايا العربية العادلة

⁵⁴ Jean -Claude Zarka, Droit international public, ellipses, Paris, 2006, p 77-80.

⁵⁵ Diane Ngalula Tshibamba , Op-cit.

وفي مقدّمتها قضيتا فلسطين والصحراء الغربية.

شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية ملحوظة نتيجة المتغيرات الإقليمية والجهوية والدولية باتجاه محيطها الجغرافي من تونس إلى مالي، ومن ليبيا إلى سوريا وواشنطن اعتمادا على العمق الإستراتيجي الذي يعطيها القدرة ومساحة كبيرة للتحرك في فضاءها الجيوسياسي كدولة محورية.

من أولوياتها الأساسية أنها تعتمد على الأمن بمفهومه اللّين، حيث يغلب هذا التوجه الأمني الإنساني على كل العمل السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي للدبلوماسية الجزائرية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب كأولوية، ثم التنمية الوطنية. نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع الأزمات الإقليمية، وتبني خيار التسوية السلمية، مثل جهود إحقاق اتفاق سلام تاريخي بين الماليتين، إضافة إلى مرافقتها للجولات لتشجيع الحوار بين الليبيين لفض الخلاف بين الإخوة من أجل التسريع بتشكيل حكومة وفاق وطني معترف بها من كل أطراف النزاع ثم المرور بالمرحلة الانتقالية و أخيرا بناء مؤسسات الدولة الحديثة.

المطلب الأول: دبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية

إن الدبلوماسية الجزائرية من أنجح الدبلوماسيات الدولية، حيث حقّقت خلال السنوات الأخيرة إنجازات ونشاطات مكثفة على أكثر من صعيد، بنشر السلم في منطقة الساحل، وتأمين مرور التغيير الديمقراطي بتونس في أمان، ومواكبة العملية السياسية لحلّ الأزمة الليبية، لما تتميّز به الدبلوماسية الجزائرية من الاحترافية العالية والاستمرارية في كنف المبادئ والقيم التي تعتمد عليها، وبعدها الإنساني من خلال الوساطة في عدة أزمات دولية، مما جعل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحيي ريادة الجزائر المستمرة في الدبلوماسية.

كما أن الدبلوماسية الجزائرية نجحت بدرجة عالية في استعادة مكانتها الطبيعية على الصعيد الدولي والإقليمي، حيث تميزت بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية والإقليمية، وساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات والرهانات التي تواجه المجتمع الدولي، ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح وإشكالية التنمية وحماية البيئة والمناخ وحوار الحضارات، و مناصرة القضايا العادلة في العالم كالقضيتين الفلسطينية والصحراوية، أما اتفاق السلام المالي فقد جعل الجزائر قوّة محورية في المنطقة لا يستهان بها.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية

عملت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال على تبني مجموعة من المبادئ التي تحدّد تعاملها مع العالم، وتسهم في إيجاد دور فعال وإيجابي في المرافعة من أجل التسوية السلمية للنزاعات، خاصة على المستوى الإقليمي والدولي. أصبحت الدبلوماسية الجزائرية نموذجا يقتدى به إفريقيا وعربيا وأحد أهم الشركاء الأساسيين في حل النزاعات ومكافحة الإرهاب، كونها خاضت تجربة طويلة ومريرة في محاربة الظاهرة الإرهابية، فالجزائر إذا تؤدي دورا أساسيا في تسوية الصراعات والنزاعات بطرق سلمية وفق مقاربة شاملة مرتبطة بالأمن والتنمية وفتح باب الحوار للجميع، دون إقصاء لطرف عدا التنظيمات الإرهابية.

تلعب الجزائر على عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه النظرة، وتأمينا على أمنها القومي، سعت منذ انطلق ما سمي بـ "ثورات الربيع العربي" من أجل المناداة بالحل السلمي والحوار البناء بين الأطراف وحذّرت من التدخل الأجنبي خصوصا بعد ما انجر عنه من انعكاس خطير في ليبيا، واعتبرت أن أي تدخل أجنبي في حلّ النزاعات سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للدولة الجزائرية. غير أنه تبقى النشاطات الإرهابية هي أكبر تهديد لدول المنطقة، ولهذا نرى الجزائر ترمي بثقل دبلوماسيتها في مجال مكافحة الإرهاب، وتلعب دورا محوريا في منطقة الساحل الإفريقي مرافعة دوما لحل النزاعات سلميا. كما برز موقفها الثابت إزاء العديد من القضايا المحورية، على غرار القضية الفلسطينية، معربة عن ارتياحها الكبير بعد تصويت الجمعية العامة بالدولة الفلسطينية كعضو غير دائم، إلى جانب حرصها على مساندة خيار الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

دعم الجزائر للقضية الصحراوية هو دعم للشرعية الدولية.

الفرع الثاني: المبادئ والمحددات للسياسة الخارجية الجزائرية

إن مرجعيات الجزائر التي تحدد رسم سياستها العامة والخارجية بصورة خاصة هي مجمل البيانات والمواثيق والدساتير من بيان أول نوفمبر 1954 مروراً بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956، مؤتمر طرابلس جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، بيان 19 جوان 1965، الميثاق الوطني 1976 ونسخته المعدلة عام 1986، ومختلف الدساتير من 1963 حتى دستور 2016 و مروراً بدستور 1976 ودستور 1996 ونسخته المعدلة عام 2008، والدارس لهذه الوثائق المرجعية يصل إلى خلاصة مفادها جملة من المبادئ والمحددات لسياسة الجزائر الخارجية، يمكن ذكر أهمها في الآتي:

أولاً: المبادئ

- حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال.
- حق الأمم والشعوب في السيطرة على ثرواتها الوطنية.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- رفض استخدام القوة أو التهديد بها لحل الأزمات والنزاعات الدولية واعتماد الحلول السياسية والطرق الدبلوماسية.
- التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلاً وتكافؤاً.

ثانياً: المحددات

كما أن الجزائر قد تحركت وما تزال تتحرك لمعالجة الأزمات الدولية انطلاقاً من:

- المحافظة على الوحدة الوطنية للبلاد المعني.
- الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.
- عدم إقصاء أي طرف باستثناء من صدرت في حقهم قرارات من الأمم المتحدة صنفتهم في خانة الإرهاب.
- أهمية التفاهم والتوافق بين كل الفرقاء سواء في الحكم أو المعارضة وإصلاح ذات البين وترك الشعب يقرر ما يراه مناسباً لأن أي تغيير في هذا البلد أو ذاك هو من صلاحيات الشعب المعني وفقاً لمصالحه وأوضاعه وظروفه.
- أهمية تكفل دول الإقليم المعنية بمعالجة أزماتها لأنها أدركت بها وبتعقيداتها من غيرها.
- تأكيد الجزائر من هذه الرؤية الواضحة في الوقت نفسه على ضرورة التعاون مع القوى الدولية على أساس المصالح المشتركة وبالقدر ذاته ترفض التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت أي ذريعة.

-التشديد على أنه بالمنطق ذاته والمبدأ نفسه أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية ودون الكيل بمكيالين، كما يفعل البعض تعاملت دبلوماسية الجزائر مع ما جرى ويجري في المشرق العربي من أزمات (سوريا، اليمن)، أما قضية فلسطين والصحراء الغربية فهما بندين دائمين في أجندة الدبلوماسية الجزائرية، استناداً إلى حق الشعوب في تقرير

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية و أزمات الجوار

تتمثل دبلوماسية الجزائر مع أزمات دول الجوار وغيرها لحماية الوطن من تداعياتها السلبية، انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحلول السياسية لحل هذه الأزمات لأن الجزائر زيادة على تمسكها بما جاء في المواثيق الدولية بخصوص أهمية الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فإن هذا المبدأ يعتبر ركنا أساسيا في سياستها الخارجية، وأن اعتماد هذا المبدأ في سياسة الجزائر الدولة المستقلة لم يأت من فراغ وإنما يعود إلى ميراث الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر المجيدة، حيث ألزم قادة الثورة أنفسهم بعدم التدخل في شؤون الآخرين وبالتالي عدم السماح للدول أو المنظمات أو غيرها بالتدخل في شؤون الثورة ، لكن قيادة الثورة تمكنت برؤية متبصرة من التوفيق بين المعادلات الصعبة وجعل الثورة في منأى عن تدخل الآخرين في شؤونها أو إقحام نفسها في شؤونهم.

و عليه تبنت الجزائر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تفضيل الدبلوماسية كآلية لتنفيذ سياساتها الخارجية و حل الأزمات بالطرق السلمية بما يخدم أمن و استقرار المنطقة بصفة عامة و أمن و استقرار الجزائر على وجه الخصوص، و عليه نعرض إلى الدبلوماسية الجزائرية و دورها في حل كل من الأزمة المالية و الأزمة الليبية.

الفرع الأول: الدبلوماسية الجزائرية و أزمة المالي

تمثل منطقة الساحل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، كما أن تزايد التدخل الأجنبي، وتحديدًا الفرنسي والأمريكي، سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى بـ”رهانات الموارد”، فمنطقة الساحل تشكل عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديدًا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية.

⁵⁶ صخري محمد، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس و التطورات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2019/06/10. تاريخ الاطلاع: <https://www.politics-dz.com>

و عليه عملت الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز تواجدتها في القارة الافريقية ككل و ليس فقط منطقة الساحل، تجسيدا لمشروع القرن الأميركي الجديد PROJECT FOR A NEW AMERICAN CENTURY الذي ظهر سنة 1997 و هو المشروع الذي مولته شركة برادلي والذي أنتجته "براميل الفكر think tanks" الأميركية والذي من بين أعضائه نجد دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، و نخبة المركب الصناعي العسكري الأميركي والشركات النفطية العملاقة... وغيرهم، انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي لـ "القيادة الأفريقية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية في محور الأجندة الأميركية للهيمنة العالمية.

- تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الإيرادات مع أطراف النزاع في مالي و خصوصا فرنسا ، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.

حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي هو تهديد لأمن واستقرار الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسده الزيادة الرسمية لرئيس الحكومة المالية الى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين ، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري.⁵⁷

أولا: دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأزمة في مالي

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي هو تهديد لأمن واستقرار الجزائر، وهو ما أكدت عليه دائما الحكومة الجزائرية على عدم التدخل الأجنبي في أزمة مالي و إلا سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، و صرحت به الوزارة الخارجية الجزائرية أن الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض.

⁵⁷ يوسف دوسن، دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمات الدولية " أزمة المالي نموذجا"، جامعة محمد بوضيف - المسيلة. كلية الحقوق و العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية، مذكرة ماستر، تخصص إستراتيجية و علاقات دولية، 2019/2018، ص 27-39.

إن أهم محور تركّز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» بل و سعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضعف من الأزمة، حيث تتخذ الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم.

وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف، وهو الحل الذي تركّز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي.

ثانيا: التكيف الدبلوماسي الجزائري مع المشاريع الإقليمية و الدولية لحل الأزمة في مالي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الكبرى في العالم خصوصا فرنسا في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسة جيوبوليتيكية براغماتية، وهنا تصطدم الرؤية الجزائرية بحاجز الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و الى حد ما الصين الوافد الجديد الى حلبة الصراع.

بما أن الساحل الإفريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر و تتأثر بكل التهديدات و الأزمات التي تعاني منها المنطقة، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات عملت الجزائر على إنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت “les pays du champs” وتضم كل من الجزائر وموريتانيا ومالي و النيجر، مقره في تمراست مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة (cémoc) comité d'état-major opérationnel conjoint، كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دول أخرى

مثل: التشاد و نيجيريا و بوركينا فاسو، ترى فرنسا في هذا المركب الأمني الإقليمي تهديدا لنفوذها و مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي.

بينما تهدد الأزمة في مالي بأن تتفاقم وتتحول إلى كابوس أمني وإنساني إقليمي ، تتطلع دول الجوار التي ينتابها القلق إلى الجزائر لقيادة جهد لإدارة الصراع، فقد كانت الجزائر ترغب باستمرار، في نواح كثيرة، الاعتراف بها كدولة إقليمية قائدة في المنطقة، ومع ذلك، يساور القلق الجزائر من الانزلاق إلى المستنقع الصحراوي، وتبدو مترددة أو غير قادرة على الحفاظ على الاستقرار في فنائها الخلفي، وبدورها تتساءل البلدان المجاورة والدول الغربية عن الأسباب الكامنة وراء قرار الجزائر بشأن عدم القيام بدور أكثر نشاطاً في مالي، و التعامل مع الأزمة من منطق المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا مبدأ عدم التدخل و احترام السيادة الوطنية لكل دولة.⁵⁸

ثالثا: إنهاء الأزمة بإبرام اتفاقيات السلام

انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي:

أول هذه المسارات، سياسي، من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر التوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين شمال مالي، **والثاني، أمني،** ويهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي، **والثالث، دعوي،** لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي.

و بعد ما بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهودا جبارة لإنهاء الأزمة في المالي عن طريق تفضيل الحلول السلمية بدلا من التدخل العسكري كما أرادت الولايات المتحدة و خاصة فرنسا، نجحت في التوفيق بين أطراف النزاع لإنهاء الصراع فعقدت اتفاقية سلام في الجزائر لتتبعها اتفاقيات أخرى لتجسيد السلام في مالي بعد الصراعات و الحروب التي شهدتها منطقة أزواد بشمال مالي خلال السنوات الماضية بين تلك القبائل والحركات، وراح ضحيتها العشرات من السكان، فضلا عن نزوح عشرات الآلاف. من السكان إلى دول الجوار، و جاء الاتفاق ليقضي على خلافات الماضي وحروبه وتناسي الدماء التي أزهقت مقابل توفير السلم الأهلي للسكان والعمل على تعزيز اتفاق السلام والمصالحة الذي وقع في الجزائر في أبريل/2015 بين الحركات المسلحة في أزواد والحكومة المالية و اتبع باتفاق موسع وقع في العاصمة بامكو في مايو/أيار 2015.

⁵⁸ Topic consacré au Comité d'état-Major Opérationnel Conjoint (Cemoc), 6 Avril 2012.
<https://www.forcesdz.com/viewtopic.php?t=413> consulté le 29/11/2021

الفرع الثاني: الدبلوماسية الجزائرية و أزمة ليبيا

عملا بمبدأ الحياد وعدم التدخل في شؤون الغير، بدأت الجزائر تأخذ دورا متناميا في الأزمة الليبية، فتدهور الأوضاع في الدولة المجاورة عزز شكوك الجزائر، وأقحمها في الجهود المبذولة هنا وهناك من أجل إيجاد حل سياسي، بعد اندلاع صراع بين مختلف الأطراف التي أضحت تشكل المعادلة السياسية والعسكرية والأمنية في ليبيا.

وتتجلى المساعي الجزائرية في التحركات الحثيثة والجولات المكوكية التي تقوم بها الدبلوماسية الجزائرية على أكثر من جبهة، فبعد لقاءات عديدة مع وزراء خارجية لكل من السعودية و مصر، تم الاتفاق على أن الحل السياسي القائم على اتفاق " الصخيرات " هو الحل الوحيد للأزمة في ليبيا.

ويرى مراقبون أن تعدد المبادرات والتدخلات من عدة أطراف لا تلغي الدور المحوري للجزائر في الملف الليبي. وفي هذا السياق، فلا يمكن لأي دولة أن تسحب البساط من تحت أقدام الجزائر فيما يخص تسيير الأزمة الليبية، خاصة أنها أثرت إيجابا في كل الأطراف المتصارعة داخل الأراضي الليبية منذ بداية الأزمة، دون أن تحيد عن تقاليد الدبلوماسية الجزائرية الواضحة و التي لا تغير مبادئها فيما يتعلق بتفضيل الحلول السلمية (الحوار و المصالحة) بدلا من التدخل العسكري.

فالجزائر التي عارضت التدخل العسكري في ليبيا منذ البداية، تجدد في كل مرة بأنه لا يوجد بديل عن الاتفاق السياسي الذي أصبح قاعدة لكل حل للأزمة في ليبيا، مع إشارتها إلى أن الاتفاق ذاته يظل مفتوحا لأي مراجعة إذا كانت هذه هي رغبة ليبيا.

وكتُفِّ الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية، من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة، كما رفعت أيضا مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسويتها، حيث أعلنت الدولتان في 6 مارس 2017 عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأن ليبيا، وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة الليبية⁵⁹.

أولا: التهديد الأمني على الجزائر

التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتا أم كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع.⁶⁰

⁵⁹ مشعالي إبراهيم، دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، أكاديمية عربية.

<https://academia-arabia.com/ar/reader/2/92614>

تاريخ الاطلاع: 2021/11/10

⁶⁰ يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2016/2015، ص209.

قضية اللاجئين من بين القضايا التي أصبحت مؤخرا نتيجة الأزمات المختلفة التي تعرفها كل من ليبيا، سوريا، مالي وغيرها، هربا من الانفلات الأمني والفوضى يلجأ العديد من المواطنين للهروب من أوطانهم نحو دول الجوار لإنقاذ حياتهم، والأزمة الليبية كانت لها آثارها على الأمن من بينها أزمة اللاجئين حيث تختلف الأرقام بشأن العدد الحقيقي للاجئين الليبيين في الجزائر، باعتبار أن العدد مستمر في التزايد رغم الحدود مغلقة برية؛ ففي الوقت الذي تحدث الهلال الأحمر الجزائري عن وجود أكثر من 50 ألف لاجئ دخلوا الجزائر هربا من الأوضاع في ليبيا.⁶¹

ضاعفت الجزائر من نشر قواتها على الحدود مع ليبيا منذ الهجوم على المجمع الغازي في "تيقنتورين" في يناير 2013، والذي أسفر عن مقتل جزائري واحد و37 أجنبيا. مع تزايد المخاوف الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في مايو 2013 إغلاق الحدود البرية بالكامل، خوفاً من تسلل "الجماعات الإرهابية"، للحد من تهريب الأسلحة، وكلفت الجيش بتشديد الإجراءات السيطرة على المناطق الحدودية.⁶²

ثانيا: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية

كانت الجزائر تدفع باستمرار نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية، ودعم المصالحة الوطنية بين الأطراف الليبية نفسها، من خلال تعزيز الحوار السياسي الوطني، والحفاظ على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ودعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي الليبي ورفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي الذي تتسبب في تجاذبات وتوترات، وأن المقاربة الجزائرية تعتمد على المصالحة والحوار بين الفرقاء الليبيين دون، إقصاء من أجل تشكيل حكومة وفاق وطني تبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، وتعيد تأهيل الجيش والأمن وهو ما سيعزز قوة الحكومة المركزية في مواجهة الإرهاب والجماعات المتشددة.⁶³

تتحفظ الجزائر على موقفها الرافض للتدخل العسكري الأجنبي لاعتبارات عدة؛ فلديها وعي بخطر استهداف مقاتلي تنظيم "داعش" في ليبيا لما قد يجره ذلك من فرار لعناصر التنظيم والبحث عن منافذ في حدودها الشاسعة مع ليبيا من جهة ولما قد يشكله التدخل من جذب المقاتلين من دول مختلفة إلى ليبيا، وهو ما يمثل انتقاصا من قدرتها على إدارة الأزمات الإقليمية.

⁶¹ ريمة خلاف، التهديدات الأمنية في ليبيا وتداعياتها على دول الجوار: دراسة حالة الجزائر 2011/2017، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة دولية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2017/2018، ص134.

⁶² يسرى أوشريف، مرجع سابق ذكر، ص211-212.

⁶³ محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وأفاق المستقبل، مجلة جيل-الدراسات السياسية والعلاقات الدولية-العدد 11، أكتوبر 2017، ص44.

اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية؛ فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية. الجزائر بقيت ثابتة على مبدأ عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخلها وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب.⁶⁴

قائمة المراجع:

- الشيخ محمد عبد الحفيظ ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وأفاق المستقبل ،مجلة جيل-

⁶⁴ ريمة خلاف، التهديدات الأمنية في ليبيا وتداعياتها على دول الجوار: دراسة حالة الجزائر 2011-2017، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة دولية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2017/2018، ص138-139.

- الدراسات السياسية والعلاقات الدولية-العدد 11، أكتوبر 2017.
- الكواري أحمد محمد غيث ، الوظيفة الدبلوماسية و طبيعتها القانونية، الشرق، 2021/11/11.
- <https://m.al-sharq.com>
- الحوراني أكرم ، التعاون الاقتصادي الدولي، الموسوعة العربية، 2011/12/14.
- <http://arab-ency.com.sy/ency/details/2190>
- الدبش إسماعيل ، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية، دراسة حالة العلاقات الجزائرية - الصينية، يومية الشعب، الإثنين 05 ديسمبر 2016.
- <http://www.ech-chaab.com>
- أبو عباة سعيد محمد ، الدبلوماسية، تاريخها، مؤسساتها، أنواعها و قوانينها، التاريخ الدبلوماسي، الطبعة الأولى، دار الشيماء للنشر و التوزيع، فلسطين، 2009.
- بوكروح عبد الوهاب ، الرئيسة 5، اقتصاد و أعمال، 5 تأكيدا لانفراد " الجزائر اليوم: ميناء شرشال بشراكة جزائرية صينية بطريقة BOT.
- <http://aljazairlyoum.com>
- بوتلف الخالدي سالم عادل سالم عبدالله حسن ، الجنود التاريخية للدبلوماسية، المجلة القانونية، المقالة 4، المجلد 9، العدد 11، 2021.
- جلطي غالم، بن منصور عبدالله، " إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي " مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، المحور المختار " التكامل و التعاون الإقليمي و الاندماج الاقتصادي العالمي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- خلاف ريمة ، التهديدات الأمنية في ليبيا وتداعياتها على دول الجوار:دراسة حالة الجزائر 2011-2017،مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص:سياسة دولية،جامعة محمد لمين دباغين سطيف،2017/2018
- دوسن يوسف ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمات الدولية " أزمة المالي نموذجاً"، جامعة محمد بوضيف - المسيلة، مذكرة ماستر ، تخصص إستراتيجية و علاقات دولية، 2018/2019.
- مشعالي إبراهيم، دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، أكاديمية عربية.
- يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص:دراسات مغاربية ،جامعة محمد خيضر-بسكرة-2015/2016.
- سعد الله عمر ، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1، 2005.
- صخري محمد، ماهية الدبلوماسية: مفهومها، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي و وظائفها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية. <https://www.politics-dz.com>
- صخري محمد، التعاون الدولي و هيئاته GIZ, JAICA, USAID، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 8 جوان 2019. <https://www.politics-dz.com-giz-jaica-usaid/>
- ملندي ماهر ، ماجد الحموي، القانون الدولي العام، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.
- صخري محمد، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس و التطورات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2019/06/10.

Bibliographie :

- Bugnion François, Naissance d'une idée : la fondation du Comité international de la Croix-Rouge et celle du Mouvement international de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge. De Solférino à la première Convention de Genève (1859-1864), Article, Revue internationale de la Croix-Rouge, No. 888, 31/12/2012.
- Coopération internationale, le Monde diplomatique , mise en ligne le 03 septembre 2021. <https://www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/cooperation>
- Coopération internationale, Wikipédia l'encyclopédie libre. https://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration_internationale
- Coly Assane, La diplomatie parlementaire, ENA Maroc- Diplomatie/Partenariat et coopération internationale, 2006. https://www.memoireonline.com/03/07/389/m_la-diplomatie-parlementaire1.html#toc3
- Engemba Martin Pape, Action de la coopération internationale en faveur des Etats d'Afrique des Caraïbes et du pacifique – cas de la république démocratique du Congo, Mémoire Online, université de Kinshasa, Droit international et relations internationales, 2008.
- Guillien Raymond, Jean Vincent, Termes juridiques, Lexique, 10^e éditions, Dalloz, Paris, 1995.
- La diplomatie économique de la Chine : rival systémique, partenaire stratégique, conférence, Bibliothèque publique d'information, 15/11/2021. <https://www.franceculture.fr/conferences/bibliotheque-publique-dinformation/la-diplomatie-economique-de-la-chine-rival-systemique-partenaire-strategique>
- Lincot Emmanuel, Les Enjeux stratégiques des routes de la soie, entrten réalisé par Alaxandre Cornet , IRIS, Asia Focus, Mai 2018. www.iris-france.org
- Mabtoul Abderahman, Coopération sécuritaire et économique Algérie-USA: quelles perspectives?, Magreb Emergent, Dimanche 5 fevrier 2017. <https://maghrebemergent.net/cooperation-securitaire-et-economique-algerie->

[usa-queelles-perspectives/](#)

- Mwamba Kabwe Honoré, L'apport de la diplomatie dans le processus de développement. Critiques et perspectives, Université de Kinshasa RDC – Graduate en relations internationales, 2012.

[.https://www.memoireonline.com/04/14/8842/L-apport-de-la-diplomatie-dans-le-processus-de-developpement-Critiques-et-perspectives.html](https://www.memoireonline.com/04/14/8842/L-apport-de-la-diplomatie-dans-le-processus-de-developpement-Critiques-et-perspectives.html)

- Organisation du traité de l'Atlantique Nord , Le financement de L'OTAN, sur nato.int. https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_67655.htm

- Relation algéro-chinoise : Un partenariat stratégique global et ambitieux, APS, 20 Décembre 2020. www.aps.dz

- Topic consacré au Comité d'état-Major Opérationnel Conjoint (Cemoc), 6 Avril 2012. <https://www.forcesdz.com/viewtopic.php?t=413>

- Tshibamba Diane NGALULA Importance des relations diplomatiques et consulaires dans le renforcement des relations internationales, Université de Kinshasa - Gradué 2007.

https://www.memoireonline.com/03/13/7080/m_Importance-des-relations-diplomatiques-et-consulaires-dans-le-renforcement-des-relations-internation16.html

- Zarka Jean –Claude, Droit international public, ellipses, Paris, 2006.

Traités internationaux :

- CONVENTION DE VIENNE SUR LES RELATIONS DIPLOMATIQUES, Faite à Vienne le 18 avril 1961. Entrée en vigueur le 24 avril 1964. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 500, p.

95. https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/french/conventions/9_1_1961.pdf

- Convention de Vienne sur les relations consulaires , Vienne é' Avril 1963, Nations Unies, *Recueil des Traités* , vol. 596, p. 261.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=III-6&chapter=3&clang= fr

